الفصل الخامس

الخصائص الديموجرافية لسكان الريف

مقدمة :

أولاً: مصادر بيانات سكان الريف

ثانياً : مكونات النمو السكانى

ثالثاً : توزيع سكان الريف وكثافتهم

رابعاً : تقييم التوزيع الجغرافى لسكان الريف

خامساً : الخصائص الديموجرافية لسكان الريف

سادساً : التوزيع القاري لسكان الريف

مقدمة

تعد دراسة السكان من الموضوعات ذات الأهمية فى دراسة العمران بشقيه الحضرى أو الريفى ، إذ أن المدينة أو القرية كائن عضوى متحرك ، وحياة هذا الكائن وحركته تعتمد فى المقام الأول على حجم سكانه وخصائص تركيبهم ، ويتناول هذا الفصل نمو سكان الريف ، ومكونات النمو الطبيعى ، وتوزيع سكان الريف و كثافتهم ، وتصنيف القرى حسب أحجامها السكانية ، وخصائص سكان الريف .

يدرس السكان من حيث توزيع تركزاتهم داخل المنطقة الريفية واستخدام أساليب الكثافة المختلفة والمناسبة للريف ، ثم دراسة تناقص سكان الريف أو تزايدهم وعوامل ذلك ، وهجرة وانتقال سكان الريف ، ثم الخصائص التركيبية للسكان وأهمها : التركيب الحرفى ، والنوعي والعمري ، التعليمي ، الصحي ، الاجتماعي ومستوى الدخل ، ويمكن تتناول دراسة موضوع سكان الريف من خلال العناصر التالية :

أولاً : مصادر بيانات سكان الريف

تعد الاحصاءات والبيانات والمعلومات العنصر الأساسى فى أى تخطيط تنموى ، ودون توفرها فان جهود الدولة لتحقيق التنمية المستقبلية ورفاهية المواطنين لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع ، تعتمد دراسة سكان الريف على بيانات سكانية موثوق بها ، وهناك مجموعة من المصادر الإحصائية التي تمد الباحث بهذه البيانات منها :

١. **التعدادات السكانية** : وهي عبارة عن سجل كامل لعدد السكان وخصائصهم في فترة زمنية محددة ، يحدث كل فترة زمنية طويلة نوعاً ما وفيه يتم عد جميع السكان فى وقت واحد والمهتمون بعلم خصائص السكان يهتمون بالتعداد بهدف معرفة الخصائص السكانية ومن أهم عيوبه أنه مكلف لذلك يحدث على فترات متباعدة ، ومن هذه الخصائص يمكن حساب النمو والتركيب الاقتصادي والأحوال

الاجتماعية ، في الفترة المخصص لها التعداد ، وفى مصر يتم التعداد كل عشر سنوات ويعد للتعداد خلال العام السابق ٢٠٠٦ ، وتعد مصر أقدم الدول العربية والأفريقية فى القيام بإجراء التعدادات السكانية ، ويقوم بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٢. **الإحصاءات الحيوية** : وتمد الباحث بيانات كافية عن المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق ، وهى الإحصاءات المسئولة عن تسجيل الأحداث التى تصيب الإنسان منذ ولادته حتى وفاته مثل : المواليد (تتضمن بيانات عن المولود مثل : نوعه وترتيبه واسمه وتاريخ الولادة ومكانها وتاريخ التسجيل وأهم خصائص الوالدين مثل مكان إقامتهم ومهنتهم والديانة والجنسية) والوفيات (تتضمن بيانات عن المتوفى مثل : اسمه ونوعه وعمره ومكان الإقامة والحالة الزواجية وعدد الاطفال والديانة وتاريخ الوفاة ومكانها وسببها وتاريخ تسجيلها) والزواج (وتتضمن بيانات عن مكان الزواج وتاريخه وعمل الزوجين ومكان إقامة كل منهما ومهنتهم وحالتهم التعليمية وعدد مرات الزيجات السابقة والديانة) والطلاق (تتضمن بيانات مثل بيانات الزواج) والهجرة وغيرها وفيها يتم تسجيل أحداث حيوية يمكن أن تحدث أكثر من مرة فى العام فيما عدا الوفيات التى تحدث لمرة واحدة فقط وتسجيل الأحداث الحيوية خاصة المواليد والوفيات أصبح إلزاميا فى معظم الدول وفى مصر أصبح تسجيل حالات الزواج والطلاق أيضاً إلزاميا ، كما أنها مصدر للبيانات السكانية فى مصر وتتمثل أساساً فى تسجيلات المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق وغيرها ، وقد بدأت عام ١٩٠١ ، وتصدر بشأنها نشرات سنوية من قبل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٣. **سجلات الهجرة** : حيث تسجل حركة السكان المكانية داخل الدول وخارجها وإن كانت هذه السجلات لا تتوافر في معظم الدول ، ويتيح توافر هذه السجلات حساب الحركة السكانية من الريف وإليه .

٤. **الاستبيانات** : وهي تصمم للحصول على بعض البيانات المطلوبة من خصائص دقيقة للسكان لم تنتشر من قبل ، وخاصة ما يتعلق بحركة السكان أو هجرتهم وعوامل هذه الحركة ، بالإضافة إلى تسجيل الظروف المستحدثة للسكان والتي لم ترد في المصادر السابقة .

٥. وفي دراسة العناصر المهمة لسكان الريف هناك بعض الأساليب الضرورية والتي يستخدمها جغرافيو السكان ولا حرج أن تستخدم في جغرافية الريف ، فمن المألوف في الفروع الجغرافية أن أساليب كل فرع تستخدم في الفرع الآخر، بل وقد تستخدم بعض الأساليب الأصولية في فروع الدراسة الجغرافية ، ومنها التوسع فى **استخدام نظم المعلومات الجغرافية** والذى يتيح استخدام البيانات السكانية وتوضيح علاقتها بالبيانات الجغرافية ، مثل تحديد أماكن الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم وتوزيع السكان وتحديد أفضل الأماكن لإنشاء المدن الجديدة

ثانياً : مكونات النمو السكانى

١. نمو السكان وحركتهم

يطلق تعبير نمو السكان Grawth تجاوزاً على التغير السكاني P. change بالزيادة أو بالنقص وقد يطلق على هذه العملية حركة السكان في الزمان ، وهناك وسائل عديدة لحساب التغير السكاني سواء في نسبة مئوية أو في معدل ثابت ومن أشهر المعادلات المستخدمة للحصول على معدل نمو مجموعة من السكان في فترة زمنية [1] ، وقد

---

[1] ١- ر = (ن) (س ÷ سَ - ١) × ١٠٠ حيث ر = معدل النمو .
ن = سنوات الفترة الزمنية ، سَ السكان في آخر الفترة . س = السكان في أوّل الفترة .=

مرت الزيادة في سكان الحضر والتناقص في سكان الريف في عدة مراحل :

✓ **أولها** : عندما نشأت المدن بدأ سكانها بالتزايد ولكن بنسبة مقاربة لتزايد سكان الريف .

✓ **الثانية** : شهدت المدينة تفوقا في زيادة السكان إذا ما قورنت بالريف بسبب هجرة سكان الريف المتزايدة إلى المدن .

✓ **الثالثة:** كثرة سكان الريف إلى المدن وتناقص الزيادة الطبيعية لسكان الريف إلى حد ما .

✓ **الرابعة** : تضاؤل حجم الهجرة من القرى الريفية إلى المدن ، وتوجه السكان النازحين إلى المدن الصغرى ، ولايخفى أثر التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي اللذين تمر بها الدولة في تتابع هذه المراحل ، ومع ذلك لازالت نسبة سكان المحلات العمرانية الريفية في العديد من الأقطار النامية أو ذات الاقتصاد الزراعي تتراوح بين٨٠- ٩٠٪ من مجموع السكان ومنها : السودان ، كينيا ، أوغندة ، موريتانيا ، تنزانيا ، عمان ، اليمن ، أفغانستان .

و أياً ما كانت الطريقة المستخدمة في حساب النمو فسوف يظهر لدينا مؤشر إحصائي عن اتجاه حركة السكان نحو التزايد أو التناقص ، ودرجة قوة تلك الحركة السكانية ، ومن المعروف أن التغير السكاني يرتبط بعاملين ، أحدهما طبيعي وهو محصلة حركة المواليد والوفيات (الزيادة أو النقص الطبيعي) والثاني غير طبيعي ، وهو الهجرة السكانية .

=٢- لو (١,٠١) = (لو سَ = لو س ÷ ن) وهذه المعادلة هي ترجمة للمعادلة السابقة ولكن باستخدام اللوغاريتمات (لو) حيث أن ر هي المعدل = ١ = مقدار ثابت س١ ، س ، سَ كما في المعادلة السابقة .

٢. مكونات النمو الطبيعى

وهى من أهم العوامل الرئيسة المؤثرة على معدلات نمو سكان الريف من زيادة طبيعية (مواليد - وفيات) وزيادة غير طبيعية (الهجرة) .

أ- المواليد

تعد معدلات المواليد فى مصر مرتفعة بشكل عام ، وقد كانت شديدة الارتفاع خلال النصف الأول من القرن العشرين (تراوحت ما بين ٤٥ : ٤٠ فى الألف) باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأت فى الانخفاض لتصل فى عام ٢٠١٢ إلى ٣٠,٤ فى الألف وهو معدل مرتفع على المستوى العالمى ، يرجع ارتفاع معدل المواليد لارتفاع نسبة الزواج المبكر والرعاية الصحية .

ولا شك أن تناقص معدل المواليد كان من ثمار جهود الدولة إذ أن معدلات المواليد تسير على نحو يتفق والسياسة العامة والتى تهدف إلى خفضها ، وخفض المعدل العام للخصوبة ، وهو ما حدث بالفعل إذ أن المعدل قد وصل فى الريف إلى ١٢٨ مولوداً ١٠٠٠ أنثى فى سن الإنجاب وأنه بالمزيد من الجهود سوف يقل هذا المعدل ، ورغم انخفاض معدلات المواليد فى الريف إجمالاً ، إلا أن هناك ارتفاعاً فى أعداد المواليد فى الريف عامة ، وهذا ما تؤكده الأرقام والأعداد الشهرية لحركة المواليد

ويتم حالياً استخدام عديد من البرامج الإحصائية المتطورة فى حساب معدلات المواليد والوفيات ومعدل النمو السكانى وحساب معامل الارتباط بينها وبين عديد من المتغيرات السكانية مثل العلاقة بين مستوى الدخل وارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات ومن هذه البرامج برنامجى MS.EXCEL و SPSS ، ويمكن استخدام هذه البرامج فى إجراء عديد من المعادلات السكانية وعرضها فى صورة أشكال ورسوم بيانية.

ب- الوفيات

هى العنصر الثانى المؤثر فى نمو السكان وقد كانت مرتفعة فى النصف الأول من القرن العشرين (حيث بلغت ٢٧,٨ فى الألف عام ١٩٥٢) واستمرت فى الانخفاض بشكل سريع لتصل ٦,١ فى الألف عام ٢٠١٢ وهو معدل منخفض على المستوى العالمى .

تتصف القرى بصفة عامة بارتفاع معدلات الوفيات بين سكانها عنها فى الحضر ، وقد بلغت معدل الوفيات فى الريف ٧,٦ فى الألف ، وهو ما يدل علي أن معدلات الوفيات شهدت تراجعاً مستمراً ، ثم انخفضت إلى أن بلغ أدنى مستوى لها حيث بلغ ٦,١ بالألف ، وأن هذا التراجع جاء نتيجة عوامل كثيرة أهمها الرعاية الصحية التى توليها الدولة لكافة المواطنين والعناية بصحة الأم والطفل من خلال المشروعات الموجهة لهم سواء على المستوى القومى أو المحلى ، وبالتالى أثر ذلك على نمو السكان الريف ، ومرد ذلك إلى التركيب العمرى الذى تزيد فيه نسبة كبار السن ، ويرجع ارتفاع معدلات الوفيات بين سكان الريف إلى تخلف مستوى الخدمات الصحية فى بعض القري الريفية بالمقارنة بالحضر وبخاصة قلة عدد المستشفيات والأطباء .

ت- معدل وفيات الرضع [1] :

ويعد هذا المعدل مرتفعاً عن معدل الوفيات العام بسبب ضعف الخدمات المقدمة لرعاية الأمومة والطفولة وتتأثر الأطفال بالإصابة بأمراض عديدة ويكون هبوطه أول خطوة فى هبوط مستوى الوفيات فى المجتمع ، ومما سبق يتبين ما يلى :

---

[1] معدل الوفيات الرضع = عدد الوفيات الرضع (أقل من سنة) أثناء العام ÷ عدد المواليد أحياء أثناء نفس العام × ١٠٠

١. تذبذب مستوى وفيات الأطفال الرضع فى الريف إذ بلغ ٥٦,٦ بالألف عام ٢٠٠٤ ، واحتفظت المحافظات الريفية بمعدل أكبر بالمقارنة بالجمهورية فى جميع السنوات ، مع ضرورة إعطاء الأولوية القصوى لبحث الأسباب الرئيسة لذلك ، واستحداث وسائل العلاج والبرامج الخاصة للتغلب على الآثار السلبية لهذه الأسباب ، ويرجع ذلك إلى تفاوت دقة تسجيل هذه الأحداث الحيوية فى المناطق المختلفة ، والاستثناء الوحيد يوجد فى مناطق الهامش الريفي الحضري إذ نجد انخفاض ملحوظ فى معدل وفيات الأطفال الرضع بلغ ٤٣,٨ بالألف عام ٢٠٠٨.

٢. وتشير البيانات المتاحة بشأن معدل المواليد ووفيات الأمهات من واقع الإحصائيات تشير إلى أن نسبة وفيات الأمهات فى المناطق الريفية بلغت ١٠٩,٢ بالألف خلال السنوات الاخيرة ، إلا أنها مرتفعة إلى الحد الذى يقتضى تعزيز الجهود المبذولة لتقليل حدوث حالات الوفاة المتعلقة بالإنجاب والتى يمكن تفاديها ، ومن هنا يمكن القول إن هذه المعدلات فى طريقها للانخفاض ، ومعنى ذلك أن نمو سكان الريف فى مصر سيشهد تراجعاً فى المستقبل إذا افترض أن الاتجاه العام للانخفاض فى الزيادة الطبيعية السائدة فى التسعينات سيظل قائماً ، وهذا نتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة .

٣. ومن هنا يمكن القول إن هذه المعدلات فى الريف في طريقها للانخفاض ، ومعنى ذلك أن نمو سكان الريف سيشهد تراجعاً فى المستقبل إذا افترض أن الاتجاه العام للانخفاض فى الزيادة الطبيعية السائدة فى التسعينات سيظل قائماً ، وهذا نتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة

٣. الزيادة غير الطبيعية

ويقصد بها الزيادة فى أعداد السكان نتيجة الهجرة وهى تلعب دوراً مهماً فى تغيير حجم سكان الدولة أو محافظاتها ومراكز العمران بها

، تعد الهجرة الوافدة المكون الثانى لنمو السكان ، وذلك لضعف أثر الهجرة الخارجية فى نمو السكان ولقد لعبت الهجرة الوافدة دوراً رئيسياً فى النمو السريع لسكان المناطق الريفية والمراكز الحضرية خلال الخمسين عاماً الماضية ، تعد المناطق الريفية طاردة لسكانها وجاذبة فى آن واحد وإن كان يغلب عليها عنصر الطرد ، وهى تتميز بصافى هجرة سالبة (أى أن عدد المهاجرين النازحين منها أكبر من عدد المهاجرين الوافدين إليها) ، ولا تتوافر إحصاءات عن الانتقال من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية ، وبالتالى يصعب رصد تحركات السكان داخلها .

وعلى الرغم من ذلك قلتها فهى هجرة وافدة على المراكز الحضرية من معظم القرى بالريفية ، ويرجع ذلك إلى عوامل الجذب الحضرية وتوفر فرص العمل وتوطن كثير من الخدمات بها ، والتى ما تزال القرية تعانى الكثير منها ، والهجرة الوافدة هى أحد العوامل البشرية التى تؤثر فى العمران الريفى ، ومدى تركزه أو تشتته ، فالهجرة من الريف إلى المدينة تغير من أنماط النشاط الاقتصادى لهؤلاء المهاجرين الذين يهجرون وظيفتهم الأساسية ، وهى الزراعة ويمارسون أنشطة أخرى كالخدمات الإدارية والتجارية والصناعية ، مما يهيئ لهم مستويات اجتماعية ، واقتصادية جديدة ترفع من أوضاعهم الثقافية والحضرية ، وينعكس ذلك تلقائياً على أنماط بناء مساكنهم وشكلها وتركيبها .

❖ وتعتبر **قرية (إدفو قبلى)** بمركز إدفو مثالاً واضحاً على مدى تأثير الهجرة الوافدة على النشاط الاقتصادى والمستوى العمرانى بالقرية ، فبالرغم من صغر مساحة حجم القرية السكانى ولقربها الشديد من مدينة إدفو نتيجة زحف للعمران الحضرى إلى الريف واتصال القرية بالمدينة مما دفع أعداد من السكان إلى هجرة الزراعة إلى المدينة بحثاً عن مجالات أخرى للعمل بها ، مما دفع بعضهم إلى بيع أجزاء من

الأراضى الزراعية وخصوصاً الملاصقة لزمام المدينة لتستخدم فى البناء عليها وشجعهم على ذلك ارتفاع أسعار هذه الأراضى.

❖ وقابل هذه الهجرة الخارجة إلى المدينة ، هجرة أخرى وافدة من المدينة بحثاً عن السكن الرخيص والبناء فى **قرية (الكلح غرب)** بعد أن ضاقت بهم المدينة والنتيجة كانت تحضر الأطراف الخارجية وتأثر الحجم السكانى لها وانعكس ذلك على العمران فارتفع مستواه ، وما ترتب على ذلك من ارتفاع المستوى الاجتماعى لهم ، وينعكس ذلك تلقائياً على أنماط العمران وبناء مساكنهم وشكلها وتركيبها الداخلى ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

أ- بدأ الاهتمام بتنمية المناطق الريفية بدءاً من تطبيق برنامج التنمية الريفية (شروق) بالقيام بمشروعات الرى والزراعة والصناعة (استصلاح أراضى جديدة ــ الصناعات الغذائية ــ الصناعات الاستخراجية ــ التشييد والبناء .

ب- توافر فرص العمل وارتفاع الأجور في السنوات الأخيرة ، وبالتالى فقد تأثرت الأحجام السكانية ومعدلات النمو و الأحوال الاقتصادية لتلك القرى بعمليات التهجير ، ويرجع هذا إلى تفاعل عوامل الطرد فى الريف مع وجود قوى جاذبة فى المدن الكبرى .

ت- والهجرة الخارجية لا يتجلى تأثيرها على العمران الريفي إلا فى بعض حالات الهجرة الخارجية المؤقتة والمتمثلة فى أعداد المدرسين والموظفين المعارين والمتعاقدين مع الدول العربية للعمل بها فترة من الزمن ثم العودة إلى بلادهم ، لذلك فهى هجرة خارجية مؤقتة وليس لها تأثير ديموجرافى مباشر على العمران الريفى .

والمشاهد في حركة سكان الريف عالمياً أنها تتجه عموماً نحو التناقص العددي ، وهذا يلزم دراسة ظاهرة التناقص السكاني في

الريف ، ويمكن إبراز نوعين من الناقص السكاني بالريف حسب العوامل المؤدية إلية وهما :

أ- **التناقص البيولوجي (الطبيعي)** : ويقع حينما تزيد معدلات الوفيات عن معدلات المواليد وتعجز الهجرة الصافية عن تعويض ذلك التناقص أو الفاقد السكاني وهذا النوع نادر الحدوث عموماً ، وعادة ما يظهر عندما تشتد هجرة الشباب في سن الزواج من مجتمع ما فيحدث خلل في هرمه السكاني ، حيث تسود فئة كبار (متوسطي السن) ويقل معدل التعويض ، كما أن ذلك المجتمع لا يجذب هجرة شبابية تعوض الهجرة الخارجية منه نظراً لظروفه الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ، ولذا يحدث التناقص البيولوجي .

ب- **تناقص غير طبيعي ناتج عن الهجرة الخارجية من الريف** : تمثل الهجرة من الريف إلى خارجه وإلى الحضر ظاهرة عالمية فهي أهم تيارات الهجرة الداخلية بمعظم الدول ، بل أن الهجرات الدولية هي في الواقع هجرة من ريف الدول المرسلة إلى مدن الدول المستقبلة كما في هجرة فلاحي أوربا إلى مدن أمريكا وتتعدد أشكال ودوافع تلك الهجرة ولكن معظمها اقتصادي في الغالب وقد ميز P.Pinvhemel سنة ١٩٥٧ في دراسته لتغير سكان الريف في شمال فرنسا بين نوعين من الهجرة الخارجية .

- **هجرة غير وظيفية** : وتعني خروج الشباب من الجهات المزدحمة بحثاً عن حياة أكثر يسراً ، وهي بصفة عامة لا تؤثر على نقص عنصر وظيفي معين .
- **هجرة وظيفية** : ويخرج فيها فلاحون ذو خبرة خروجًا اضطراريًا للحصول على ملكيات إضافية من الأرض لإمداد أسرهم بدخل أكبر ، وتنطبق كذلك على هجرة الزراعيين من غير المالكين .

أما أسباب الهجرات الخارجية من الريف فيمكن إجمالها في ثلاثة أسباب رئيسية اتضحت من خلال دراسة G.D. Mitohell سنة ١٩٥٠ للتناقص السكاني في انجلترا وويلز ، منها سببان عامان هما :

أ- تخفيض العمالة الزراعية : أو قلة الطلب على العمالة في الريف مع الميكنة ونمط الزراعة .

ب- تغير التركيب الاقتصادي للمحلات الريفية : وخاصة ما ترتب على دخول الصناعات التحويلية الريفية ، ومرافق ومراكز الخدمات .

ت- ومنها سببان يتصلان بالحياة الريفية خاصة ، وباتخاذ قرار الهجرة منها :

- قلة ميسرات الحياة في الريف قياساً بالمدينة .
- التناقص الحقيقي والواضح في عوامل الجذب الاقتصادي وغير الاقتصادي في الحياة الريفية .

وعلى الرغم من شيوع ظاهرة التناقص السكاني الريفي ، إلا أننا قد نجد في بعض الحالات تزايداً في سكان الريف ، ولو بأعداد ونسب قليلة ، ويمكن أن يعزي هذا إلى عدة أسباب منها :

أ- الهجرات المرتدة إلى الريف ، وذلك من جانب السكان الريفيين الذين انتقلوا إلى المدن ولصعوبة الحياة فيها بعد انفجارها قرروا العودة إلى الريف كمستقر سكني مع الاحتفاظ بالعمل في المدينة أو في المراكز الخدمية الجديدة بالريف .

ب- اتجاه بعض الأثرياء إلى اتخاذ مساكن مؤقتة في الريف كأماكن للترفية وقضاء العطلات أو حتى الاستقرار الدائم بعد سن المعاش .

ت- ما يترتب على التوسع الزراعي أو النشاط الريفي الجديد من جذب سكاني ربما من مناطق ريفية مجاورة أو حتى من ذوي الخبرات العلمية من أهل المدن .

ث- الاهتمام بالريف وتنميته ومد شبكة الطرق وتزويده بالخدمات الأساسية المختلفة .

ج- تفاقم المشكلات التي تعانيها المدن كالأزمة السكانية وقصور الخدمات والمرافق إلى خلق ظروف أقل جذبًا قللت من شأن الهجرة إلى هذه المدن .

ح- عودة بعض المهاجرين من خارج البلاد إلى مسقط رأسهم وبخاصة خلال فترة حرب الخليج والتي لها أكبر الأثر في تقليل أعداد المهاجرين .

ثالثاً : توزيع سكان الريف وكثافتهم

إن طبيعة العلاقة بين توزيع السكان وكثافتهم فى الريف ترتبط بعدد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والإدارية التى تختلف أهميتها النسبية من مكان إلى آخر ، وقد لاتعطى فكرة صحيحة عن توزيع السكان وكثافتهم ومناطق تركزهم وتخلخلهم فى مناطق العمران الريفى .

١. التوزيع الجغرافى لسكان الريف

يعد توزيع السكان فى أى منطقة أو إقليم من الموضوعات الرئيسة فى دراسات العمران الريفي ، حيث يعكس مجموعة من العوامل الجغرافية المتشابكة ، ويكشف توزيع السكان فى مناطق العمران الريفي عن اختلاف نصيب كل قرية من السكان عددياً ونسبياً فى الفترة التعدادية الواحدة ، ويعزى ذلك إلى اعتماد السكان بشكل مباشر فى الخدمات والمرافق الوظيفية على مدينة حواضر المحافظات وارتباطها المباشر بها ، وبالتالى حداثة الخدمات به وقصور البعض منها ، بالإضافة إلى استصلاح أراضي جديدة ، وخصوبة الأراضى الزراعية ، وكفاءة شبكة الرى والصرف ، بالإضافة إلى قيام بعض الصناعات الريفية ، ويعزى ذلك إلى اتساع السهل الفيضى والجدارة الإنتاجية العالية للتربة ،

وتوافر المرافق والخدمات الآن في معظم القري ، ونستعرض فيما يلي بعض الأساليب المنهجية في دراسة سكان الريف :

أ- **التوزيع العددي** : يمكن أن يوزع السكان الريفيون توزيعاً عددياً مطلقاً وذلك بمعرفة نصيب كل منطقة ثانوية داخل الإقليم الريفي المدروس من السكان ، وقد ينسب ذلك إلى جملة سكان المنطقة وتستخدم طريقة النقط أو الدوائر النسبية في تمثيل هذا التوزيع المطلق أو النسبي على الخريطة ، بل يمكن استخدام التظليل النسبي لأحجام السكان .

ب- **التوزيع الكثافي** : ومعروف أن الكثافة هي نسبة عدد السكان إلى متغير آخر غير سكاني وقد يكون ذلك المتغير مرتبط بالأرض ارتباطًا مباشرًا وقد لا يرتبط بالأرض ومن النوع الأول توجد الكثافة الحسابية العامة بقسمة عدد السكان على مطلق المساحة ، والكثافة الفيزيولوجية (بقسمة عدد السكان على المساحة المستغلة فعلياً والكثافة الزراعية ، وهناك خلاف في حساب الكثافة الزراعي ، فهي تأخذ في الاعتبار السكان وكذلك وظيفة الأرض فبعض الجغرافيين يعتبر السكان الزراعيين هم الممارسون فقط لحرفة زراعية وبعضهم يوسع هذه الدائرة لتشمل جميع المنتمين للنشاط الزراعي ، وبالنسبة للأرض فهناك خلاف على الأراضي الزراعية هل هي الأراضي المستخدمة بالفعل (المزروعة) أو هي الأراضي القابلة للزراعة

ت- نسبة **تركز السكان الريفيين**[1] وتعد مؤشراً آخر لقياس العلاقة بين توزيع السكان والمساحة المأهولة ، وبحساب هذه النسبة

---

[1] لحساب نسبة التركز السكان بتطبيق المعادلة الآتية : نسبة التركز السكان = ٠.٥ مجـ [س – ص]
نسبة التركز السكان تساوى إحصائياً نصف مجموع الفرق الموجب بين نسب المساحة ونسبة السكان وكلما كبرت هذه النسب كلما دل ذلك على شدة التركز والعكس كلما قلت فإن نسبة التركز تبدأ فى التشتت بحيث تتراوح بين (صفر ، ١٠٠) وتدل القيم المرتفعة لنسبة التركز على أن توزيع السكان متفاوت كما يبرهن على الاختلافات فى كثافة السكان.

تبين أن نسبة تركز السكان الريفيين فى الجمهورية بلغت ٢٢,٤٪ ، وهو ما يعنى ميل سكان الريف إلى التشتت ، وذلك راجع للاتساع المساحى وزيادة مناطق الاستصلاح الزراعى وتشابه ظروف التربة الطينية الخصبة ووفرة مياه وجودة الصرف الزراعي فى معظم المناطق الريفية ، وهذا يعنى أن سكان الريف يميلون قليلاً إلى التركز ، ولكن هذا التركز لا يعد شديداً ، وعلى ذلك يمكن القول أن توزيع سكان الريف ببعض المراكز العمرانية يكاد يقترب من المثالية أكثر منه إلى التركز الشديد .

ث- **التركز السكاني** : ترتبط دراسة توزيع السكان بمحاولة التعرف على نمط التركز السكاني في الإقليم ، أي مدى ميل السكان إلى التركز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم أو التشتت داخل هذه الحدود ، ويقاس تركز السكان باستخدام بعض الطرق الإحصائية من أهمها ما يعرف بنسبة التركز [1] ، وتعنى نصف مجموع الفرق الموجب بين النسب المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان فكلما زادت النسب دل ذلك على شدة التركز السكاني ، وكلما قلت فإن التركز السكاني يقل ويبدأ تشتت توزيع السكان .

ج- كما يبعد التوزيع عن المثالية وعدم العدالة في توزيع السكان قياساً للمساحة وذلك لبعد القيمة الناتجة عن الصفر ، كما يتضح أيضًا أن أكبر نسبة تركز سكاني وجدت في القري الرئيسة إذ بلغت نسبة التركز معدلات مرتفعة ، ويرجع ذلك إلى حيث تتوافر الخدمات

---

[1] نسبة التركز = ٢ /١ مج (س١ –ص١) ، حيث أن س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى إجمالي مساحة الإقليم الكلية ص= النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى إجمالي سكان الإقليم الكلية ، مج = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها وبعض أي مجموع القيم دون النظر إلى إشارتها السالبة ..

ن = سنوات الفترة الزمنية ، سَ السكان في آخر الفترة . س = السكان في أول الفترة .

٢- لو (١+ ر) = (لو سَ = لو س ÷ ن) وهذه المعادلة هي ترجمة للمعادلة السابقة ولكن باستخدام اللوغاريتمات (لو) حيث أن ر هي المعدل = ١ = مقدار ثابت س١ ، س ، سَ كما في المعادلة السابقة .

الإدارية والصحية والتعليمية والتجارية وغيرها ، فضلاً عن زيادة المساحة الكلية وانخفاض عدد السكان ، حيث تمثل مقراً للوحدة المحلية إذ تتوافر بها معظم الخدمات فضلاً عن كونها من القرى القديمة في استقرار العمران بها ، أما بالنسبة لزيادة تركز السكان في بعض القري فذلك راجع إلى صفر زمامها الزراعي وزيادة عدد سكانها ، ويرجع ذلك إلى صفر زمامهما الزراعي وبعدهما عن الحاضر .

٢. أنماط توزيع سكان المحلات العمرانية الريفية

يعد التوزيع جوهر العمل الجغرافي ، فهو عنصر أصيل في أي دراسة جغرافية وبناء عليه فإن دراسة عدد السكان في الوحدات الجغرافية المختلفة وتوزيعهم الكمي (العددي) ثم ربط هذا العدد والتوزيع بالنسبة للمساحات لحقيقة هامة بالنسبة للجغرافيا ، ويرى **فاوست** (Fawcett) أن أحد الأقسام الهامة في الجغرافيا وبخاصة البشرية هو دراسة توزيع وترتيب السكان ، حيث تعد خريطة توزيع السكان بمثابة المرآة التي تنعكس فيها جميع عناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية مجتمعة ومتفاعلة ، ونظراً لصغر المساحة وتجانس الظروف الجغرافية إلى حد التماثل بين كافة أرجائها لذا لا نجد التباين إلا في مساحات المحلات العمرانية والتي على أساسها يتحدد الحجم السكاني لها ، وإليها يرجع التفاوت في توزيع السكان ، التفاوت الواضح تم تقسيم المحلات العمرانية الريفية إلى ثلاث فئات وهي :

أ- الفئة الأولى :

تضم المحلات العمرانية الكبيرة السكان والمساحة ، ويسكنها ما يزيد عن ٥٠ ألف ، ويرجع ذلك لكونهم قرى مركزية تتوافر فيهم معظم الخدمات التي يحتاجها سكانهم والقرى التابعة لهم ، الأمر الذي كان سببًا في زيادة حجمهم السكاني ، فضلاً عن كونهم من القرى القديمة ، ومرد ذلك راجع لزيادة سكان القرى الرئيسية بها عن سكان

التوابع ، ومرد ذلك إلى اتساع مساحة الزمام الزراعي والإداري مما ساعد على وجود عدد كبير من التوابع التي تسنح للمزارع بالتواجد بجوار أرضه مما يقلل من رحلة العمل اليومية ، ويساعد على سرعة إنجاز العمليات الزراعية ، إضافة إلى أن أغلب تلك القرى ذات مواضع هامشية بالنسبة لزمامها الإداري ، الأمر الذي ساعد على انتشار التوابع وزيادة عددها .

ب- الفئة الثانية :

تشمل المحلات العمرانية المتوسطة السكان ويسكنها ٢٥ ألف نسمة ، وتتميز قرى هذه الفئة بأنها من القرى ذات الحجم السكاني الكبير والمتوسط ، وسبب ذلك هو اتساع زمامها الزراعي وجودة تربتها إذ ترتفع بها أراضي الدرجة الأولى والثانية ، بالإضافة إلى قرب بعضها من المدن ، وهذه الميزة أعطاها لها موقعها الجغرافي ، حيث أنها تقع في منطقة احتكاك جغرافي ، إذ تقابلها مباشرة المحلات العمرانية الريفية الأنهار ، كل ذلك ساعد على زيادة قدرتها على استيعاب عدد كبير من السكان وتركزهم بها ، ويرجع ذلك إلى ضيق الزمام الزراعي بهما .

ت- الفئة الثالثة :

وتتوزع قرى هذه الفئة معظم المحلات العمرانية ، وتتصدر هذه الفئة قرية الصغيرة الحجم السكاني ، ويرجع ذلك إلى حداثة النشأة والتكوين فقد كانت إحدى توابع ، هذا بالإضافة إلى بعدها عن المحلات العمرانية الريفية ، أدى ذلك كله إلى بعدها عن الخدمات وميل السكان إلى الهجرة منها إلى القرى المجاورة ، بالإضافة إلى وقوع أراضيها ضمن أراضي الدرجة الثالثة التي تتميز بانخفاض قدرتها الإنتاجية ، ومن الملاحظ أن كل قرى هذه الفئة قرى صغيرة وقزمية من حيث الحجم السكاني إذ لا تزيد أكبرها عن ٨٠٠٠ نسمة ، بينما يبلغ عدد سكان أصغرها ٤٠٠٠ نسمة ، و بعد دراسة توزيع سكان المركز

بين قراه ، فإنه من المفيد دراسة توزيع السكان بين القرية الرئيسية وتوابعها حتى يمكن معرفة مدى التركز في القرية الرئيسية ومدى ملاءمتها كقرية خدمية لتوابعها أم لا ، خصوصاً أن معظم قري الوحدات المحلية التي تتميز بكثرة عدد التوابع لدرجة أنه لا توجد قرية بدون توابع .

٣. كثافة السكان الريفيين

لما كانت دراسة توزيع السكان عددياً تهتم فقط بتوزيع الحجم السكاني المجرد دون اعتبار للمساحة ، فكان لزاما علينا دراسة كثافة السكان ، تلك الكثافة التي توضح إلى أي حد يزيد الحجم السكاني أو يقل تبعا لمساحة الوحدة الإدارية ، فهي تعطى صورة أقرب إلى الواقع باختلاف دراسة توزيع السكان في منطقة ما فقد يكون هناك منطقة عدد سكانها كبير ولكن مساحتها كبيرة أيضاً فتصبح ذات كثافة منخفضة والعكس صحيح ، لذلك يمكن اعتبار كثافة السكان مقياساً لاستجابة الإنسان للبيئة التي يعيش فيها ومقدار التفاعل بينهما ، كما أنها مقياس لدرجة تشبع بقعة ما بسكانها ، وبالتالي فهي من أكثر الوسائل لإبراز الارتباط والعلاقة بين السكان والأرض ، كما تعد دراسة الكثافة السكانية من المتغيرات الهامة في عمران منطقة الدراسة وذلك نظراً للارتباط الشديد بين عدد السكان وأعداد المباني ، فالكثافة السكانية تعد مؤشراً لتوزيع السكان من حيث الانتشار أو الانتظام أو التركز وكذلك أنماط توزيع المحلات العمرانية الريفية .

تعتبر كثافة السكان نتاجاً للعلاقة بين المساحة وعدد السكان وتعطى صورة للتوزيع السكانى ، وفيما يلي نوضح أنواع الكثافات السكانية العامة والفزيولوجية والزراعية علي النحو التالي :

أ- الكثافة العامة للسكان الريفين :

بلغت الكثافة العامة لسكان الريف ثمان أفراد/ كم٢ وهى كثافة منخفضة جداً بالنسبة لبقية محافظات الجمهورية الأخرى، وذلك نتيجة لكبر حجمها ، وإذا انتقلنا إلى الداخل يلاحظ اختلاف الكثافة السكانية من مركز لآخر ، إلا أن أسلوب الكثافة العامة للسكان كثيراً ما يكون مضللاً لأنه يفترض أن سكان الريف ينتشرون فى كل أنحاء المساحة بالتساوى .

ب- الكثافة الفزيولوجية لسكان الريف :

قد ينظر إلى الكثافة الفيزيولوجية لأنها أكثر مدلولاً من الكثافة الخام أو الحسابية وذلك لأنها تستبعد الصحاري والأراضي البور ، وفيها ينسب عدد السكان إلى المساحة المأهولة فقط ، ولكنها ليست شائعة الاستخدام لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة لحسابها وتمثل الكثافة نسبة السكان إلى مساحة الأرض التي تم استثمارها اقتصادياً في الزراعة مع استبعاد الارض غير المنتجة .تعطي الكثافة الفيزيولوجية فكرة عن العلاقة بين عدد السكان والموارد الزراعية المتوافرة في المنطقة أو الإقليم .

وقد بلغت الكثافة الفزيولوجية علي مستوي المناطق الريفية ٥٠٠ نسمة / كم٢ ، وتشير البيانات إلى أن التزايد المستمر فى الكثافة الفزيولوجية بين المراكز الريفية ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير فى معدلات الزيادة الطبيعية خاصة بعد ما شهدته الجمهورية من انخفاض فى معدلات الوفيات نتيجة لتوفير وتحسين الخدمات الصحية .

يلاحظ اختلاف الكثافة الفزيولوجية من قرية لآخري ، ويرجع ذلك إلى النمو السكانى الكبير الذى شهدته تلك القري ، وتأثر موقعهما القريب من الطرق الرئيسية واعتماد سكانها على حرف غير زراعية ، بالإضافة إلى تركز مختلف الإدارات والمصالح الحكومية والخدمات

الصحية والتعليمية والسياحية بتلك القري ، والارتباط المباشر بعواصم الحواضر والنشأة الحديثة لبعض القري ، ويرجع ذلك إلى توفر فرص العمل حيث تتركز العديد من الصناعة في المناطق الريفية ، وصناعة استخراج الفوسفات ، بالإضافة إلى استصلاح الأراضى الزراعية حول هذه القري وتوافر العديد من المرافق والخدمات الإدارية بها وتوافر شبكة جيدة من الطرق بينهما .

ت- الكثافة الزراعية

الكثافة الزراعية هي عبارة عن نسبة السكان الزراعيين إلى مساحة الأراضي المزروعة وتستخدم لقياس العلاقة بين الأيدي العاملة في الزراعة والأراضي الزراعية ، ففي الدول المتقدمة تكون الكثافة الزراعية منخفضة لأنه بإمكان عدد قليل من المزارعين زراعة أراضي شاسعة لتوفير الغذاء لأعداد كبيرة من السكان ، مما يتيح لكثير من الناس العمل في المصانع والمكاتب والدكاكين.

تعتبر الكثافة الزراعية من أهم أنواع الكثافات السكانية ، و تعد أكثر صدقاً فى تفسير اختلاف الأوضاع السكانية من مركز إلى آخر ، حيث ترتبط بحساب المساحة المزروعة من جملة الزمام ، وقد بلغ متوسط الكثافة الزراعية فى الجمهورية ٨٩٧ نسمة /كم٢ عام ٢٠٠٥.

ث- الكثافة الاقتصادية [1] :

يعد العالم الديموغرافي الفرنسي Simon أول من وضع معادلة الكثافة الاقتصادية عام ١٩٣٤ وهي تعبر عن نسبة السكان لكل وحدة من الإنتاج أو الدخل والمؤشر المستخدم في الوقت الحاضر هو ما يعرف بمتوسط الدخل الفردي ونحصل عليه بقسمة الدخل القومي ÷

---

[1] وتقاس كالتالي : Δ = ١٠٠ (س ÷ إ) حيث أن : Δ تشير إلى الكثافة الاقتصادية .
س تشير إلى حجم السكان إ تشير إلى الإنتاج وهذا المؤشر ينسب السكان إلى الإنتاج كنظيره بالمعدلات الحيوية .

عدد السكان ، وهذا المؤشر يعبر عن مدى قدرة المجتمع على استغلال موارده الطبيعية والبشرية لتلبية احتياجاته وجميع الدول لديها هذا النوع من البيانات خاصة على المستوى الوطني ومن ثم فهو الأكثر استخداماً وانتشاراً إلى جانب الكثافة العامة والكثافة الزراعية ، ولم يتفق المتخصصون على تعريف مناسب لهذا النوع من مقاييس الكثافة السكانية لذلك فإن الكثافة الاقتصادية تكمل هذا النقص خاصة بعدما أصبح إيجاد حجم المساحات المستغلة سهلاً وميسراً من خلال استخدام المرئيات الفضائية .

ج- الكثافة المقارنة [1]:

نظراً لعدم تساوي قيمة الأرض الزراعية وصلاحيتها لمختلف المزروعات المختلفة القيمة أدخل تعديل على الكثافة الفسيولوجية واستبدلت بالكثافة المقارنة ، وتستخدم التحويلات التالية لمعادلة أنواع الأرض الزراعية والحدائق تساوي ثلاث أضعاف الأرض الزراعية المراعي نصف الأرض الزراعية المروج خمس الأراضي الزراعية ، ومن الصعوبة إيجاد هذه البيانات بالدول النامية خاصة حسب الوحدات الإدارية الدنيا ، وهذا المؤشر يتأثر بمدى التفاوت العلمي والتكنولوجي ، كما أن الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية لا يتوقف على الأراضي الزراعية فقط فبعض الدول تعتمد عل الصناعة وبعضها على صناعة السياحة كاليونان ومصر وتونس .

ومن الكثافات المرتبطة بالأرض الكثافة المقارنة وهي ذات فائدة كبيرة في دراسة كثافة السكان في المناطق التي تتباين فيها قيمة الأرض والعائد من استخدامها ، فالمعروف أن العائد من أراضي الحدائق أكبر من مثيله في أراضي المحاصيل الغذائية وأكثر من أراضي الحشائش ، ولذلك تتخذ وحدة من الأراضي المنتجة كوحدة قياسية

---

[1] الكثافة المقارنة = عدد السكان ÷ قيمة الأرض

وتعدل عليها كثافات المناطق الإنتاجية المختلفة ، وقد اعتبرت الأراضي الزراعية وحدة قياسية بحيث تعادل أراضي الحدائق ثلاثة أمثالها وأراضي الحشائش الجيدة من قيمتها وأراضي المراعي القيمة فقط ، ولهذا النوع من الكثافة أهميته الخاصة في دراسة سكان الريف ، حيث أن الأنشطة الريفية وأنماط استخدام الأرض تتباين وبالتالي تختلف درجة الإنتاجية والعائد الإنتاجي في كل نشاط .

ومن المفيد أن تستخدم الكثافة المقارنة لموازنة تباين توزيع السكان في المنطقة الريفية التي تختلف فيها الأنماط الإنتاجية ، وبالتالي فهي تضيف بُعداً جديد لطريقة الكثافة الريفية .

ح- الكثافة الريفية

والسكان الريفيون هم كل من يسكن الريف سواء اشتغلوا بالأنشطة الريفية أو اشتغلوا بأنشطة حضرية خارج الريف أو داخله (كأنشطة الإدارة والحكم والخدمات) إذ أن جميع سكان الريف يشتغلون في مسكنهم ومرافق حياتهم جزءاً من الأرض الريفية وغالباً ما يعتمدون على منتجاته المحلية في معاشهم ، ولذلك يحق حسابهم عليه ، ومن الممكن دراسة الكثافة السكانية في الريف فيما يعرف بالكثافة الريفية وتحسب كالآتي :

(جملة السكان الريفيين ÷ مساحة الأراضي المستخدمة استخداماً ريفياً)

خ- الكثافة الحرجة [1] :

يعبر هذا المقياس عن قدرة منطقة ما على التحمل السكاني على ضوء نظام معين من استخدام الأرض وهي الكثافة السكانية القصوى التي يستطيع نظام معين تحملها دون مخاطر علي البيئة ، ويلاحظ على هذا المؤشر أخذه بعين الاعتبار التفاوت في مدى التقدم العلمي

---

[1] ١٠٠ × ب (ج ÷ أ) حيث أن : أ تشير إلى نسبة الأراضي المزروعة بالطرق التقليدية.
ب ترمز إلى معامل استخدام الأرض أى العلاقة بين فترات الزراعة وإراحة الأرض .
ج يشير إلى معامل الزراعة ويعني نصيب الفرد من المساحة المزروعة .

والتكنولوجي بإدخاله نظام إراحة الأرض ونظام الزراعة التقليدية ومراعاته بأن لجميع السكان نصيب من الأرض المزروعة لسد احتياجاته الغذائية ، ولكن من الصعوبة تطبيق هذا المؤشر خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى المعلومات الإحصائية سواء من حيث الكم أو النوع أو الدورية والانتظام مما يحول متابعة استخدام المجال خلال مراحل الزمن ولكنه مفيد بالنسبة للدول النامية رغم صعوبات تطبيقه .

رابعاً : تقييم التوزيع الجغرافى لسكان الريف

يمكن تقييم التوزيع الجغرافى لسكان الريف اعتماداً على عدة معايير هى (مؤشر تركيز الريفية - نسبة الريفية - نسبة التغير السنوى) على النحو التالى:

١. مؤشر تركز الريفية [١] :

لقياس مؤشر تركز الريفية يلزم معرفة ثلاث علاقات : علاقة السكان و المساحة بالكثافة ، علاقة مراكز العمران بالمساحة ، والعلاقة بين السكان و مراكز العمران ، و يكون هذا مؤشراً صادقاً إلى حد كبير لمدى تركز الريفية بالقري ، إذا قورن بمؤشر تركز اقل فى منطقة ما وعلى هذا فالاستخدام الأمثل لمثل هذا المؤشر يتأكد فى مقارنة التركيز الريفى بمجموعة من البيئات الريفية المتباينة ، والعوامل الجغرافية المرتبطة بقيام واستمرار الحياة الريفية ، ويرجع ذلك إلى اتساع السهل الفيضى الخصب ، وتوافر شبكة جيدة من المواصلات ، وتوافر الخدمات الأساسية بالإضافة إلى العديد من المرافق ، وتقل درجة التركز في القري الهامشية والصغيرة الحجم والتي تشكل في معظمها

---

[١] * مؤشر تركيز الريفية = (عدد السكان الريفيين ÷ عدد التوابع) × (مساحة الريف ÷ عدد القرى)

** نسبة الريفية = (جملة سكان الريف ÷ عدد التوابع) × (مساحة الريف ÷ عدد القرى)

*** نسبة التغير السنوى غ = [ر-ر١)÷ن)] حيث أن غ = نسبة التغير السنوى

ر = نسبة الريفية فى السنة الأولى ر١ – نسبة الريفية فى السنة الأخيرة ن = الفترة الزمنية.

توابع ، بينما تختفى تماماً نسبة تركز الريفية فى قري مناطق الاستصلاح الجديدة لغياب التوابع لأنه حديث النشأة ومخطط .

٢. نسبة الريفية

يمكن تقسيم نسبة الريفية إلى ثلاثة فئات هى :

أ- قري تبلغ نسبة الريفية فيها أكثر من ٧٠ % من سكانها:

وتشمل القري الكبيرة الحجم السكاني والعمراني والتي تتسع فيها مساحة أراضى الاستصلاح الزراعى على حساب المناطق الهامشية أو الجهات التى لم تدخل من قبل فى الاستخدام الريفى ، أى أن القرى الريفية الجديدة تتخذ مظهراً حضرياً فى شكلها الخارجى أو مادة بنائها ، لكنها تظل منتمية إلى الريف فى وظيفتها ونوعية سكانها وفى نمط استخداماتها الداخلية ، فضلاً عن ارتباطها المباشر بحواضر المدن للعمل بالأنشطة الحضارية والخدمات السياحية .

ب- قري تتراوح نسبة الريفية فيها بين ٥٠- ٧٠٪ من سكانها:

وتضم القري المتوسطة الحجم السكاني وذلك لارتباط هذه المراكز بمناطق السهل الفيضى الخصب ، وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لسكانها ، ثمة ملاحظة تتمثل فى هبوط نسبة الريفية نتيجة تحول بعض قراه إلى مدن حيث تتركز فيها المنشآت الخدمية والإدارية ، فضلاً عن حجمها السكانى الكبير وهذا دفع لتحويلها لمراكز حضرية

قري تقل بها نسبة الريفية عن ٥٠٪ من سكانها :

وتضم القري صغيرة الحجم والتي تفتقر في معظمها للعديد من خدمات البنية الاساسية ، فضلاً عن وقوعها علي أطرف الطرق والمناطق الهامشية وبعدها عن قلب الوادى والدلتا .

٣. نسبة التغير السنوى

يمكن دراسة توزيع الريف فى حالته المتطورة أو المتحركة من خلال تتبع اتجاه ونسبة التغير فى الريف بدلالة عنصر السكان ، وبالاعتماد على النسبة الريفية حسب درجات تغيرها فى السنوات العشر الماضية (١٩٨٦ - ١٩٩٦) أمكن تحديد مجموعتين منهما على النحو التالى :

أ- قري تزايدت فيها نسبة الريفية

وهى أكثر المجموعات انتشاراً بالمحلات العمرانية الريفية المرتبطة بالوادى والدلتا ، وهى نسبة تغير سنوى موجبة نتيجة ارتباطها بمجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية .

ب- قري تناقصت فيها نسبة الريفية :

وتنتشر فى المحلات العمرانية الريفية الهامشية وعلي الأطراف وفي مناطق الاستصلاح الجديدة وعلي الأطراف ، وهى نسبة تغير سنوى سالبة وذلك نتيجة تباعد المسافات بينهما ونقص في الخدمات والمرافق العامة .

٤. تصنيف القرى حسب أحجامها السكانية

يتباين توزيع القرى حسب فئات الحجم السكانى بين المحلات العمرانية المختلفة ، وإن تركزت معظم أعداد القرى فى الفئات الحجمية المتوسطة ، إذ تمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع عدد القرى ، ومن الطبيعى أن يتفاوت توزيع القرى حسب أحجامها السكانية من فترة إلى أخرى حسب نمو السكان وتوزيع القرى فى كل فترة ، يمكن تصنيف القرى إلى أحجامها السكانية للفترة علي النحو التالي :

أ- أن **القرى ذات الأحجام السكانية الكبيرة جدا**

وتمثلها القرى التى يزيد حجم سكانها على ٥٠ ألف نسمة ، وتضم معظم القري في محافظات الدلتا ، وبعض القري في الوادى ، ولكل منها أسباب خاصة دفعت لزيادة الحجم السكانى ، فالأولى تقع فى

منطقة الاستصلاح حيث جذبت إليها أعداداً من النوبيين والعمال الزراعيين بها ، والثانية أقيم بالقرب منها مصنع للسكر ، فضلاً عن اتساع مساحتها وضخامة زمامها المزروع وتعدد توابعها والرقعة المسكونة فيها كبيرة المساحة ، مما دفع لتكتل سكانها للعيش فى رقعة واحدة ، وهي قرى ازدادت نسبة حجمها السكانى بالنسبة لإجمالى سكان مراكزها ، وهى القرى القابلة للتوسع الأفقى والرأسى والتى تكون قد استفادت أكثر من مشروعات البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) .

ب- فئة الحجم السكاني الكبير

وهى القرى التى يتراوح حجم سكانها بين ٢٠ ألف لأقل من ٢٥ ألف نسمة ، وهى أكثر الأنماط انتشاراً بالريف المصري ، وهى تتركز بنسبة كبيرة فى المراكز التى تقع مساحتها بالسهل الفيضى ، وقد تزايد حجمها نتيجة عدة عوامل منها اتساع مساحات الأراضى المتاحة وخصوبة ترباتها ووقوعها على محاور الطرق الرئيسة ، هذه القرى دخل بعضها إلى فئة أقل فى التعداد التالى ، وتظهر بصورة واضحة فى القري حديثة النشأة ، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الشكل الطولى للقري من ناحية ، وعدم اتساع السهل الفيضى من ناحية أخرى بما لا يسمح بوجود قرى كبيرة الحجم ، والسمة الغالبة لمجموعة هذه القرى هى استطالة زماماتها بشكل كبير قد يصل فى بعض القرى إلى نحو ٢٠ كيلو متر ، وقيام الصناعات المختلفة بها ، وبما ارتبط بها من منشآت لخدمة المشروع أو القائمين عليه وكذلك لخدمة القرى التى نشأت بالقرب منه وتخصصت فى زراعة محصول قصب السكر ، ولعل ذلك هو ما أثر بالدرجة الأولى على حجم سكانها ، ويعزى ذلك إلى قدم نشأة هذه المراكز بالإضافة إلى توافر فرص التوسع الزراعى .

ت- فئة الحجم السكاني المتوسط

وهى التى يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠٠ نسمة لأقل من ١٥٠٠٠ نسمة ، ومعظم هذه القرى تقع داخل السهل الفيضى ، كما تتميز بارتفاع نسبة المزروع من الزمام الكلى ، ويكشف المتوسط العام عن زيادة الأحجام السكانية القرى المتوسطة ، وذلك راجع بصفة أساسية نتيجة لنمو سكانها وزيادة الزمام الزراعى واستصلاح أراضى جديدة ، وما ترتب على إنشائه من استيعاب أعداد كبيرة من العمالة للعمل فى المشروع أو لخدمة القائمين على إنشائه أو المشروعات المرتبطة به ، ويعزى ذلك للظروف الصحية السيئة حيث انتشرت بعض الأمراض المعدية فى المناطق الريفية ، كما كانت هذه الفترة أكبر الفترات من حيث نزوح المهاجرين من تلك الجهات ، بدليل أن النقص شمل كل الجهات الريفية الواقعة على نهر النيل مباشرة .

ث- فئة الحجم السكاني الصغير

والتى يتراوح حجم سكانها لأقل من ١٠ آلاف نسمة ، قرى تناقصت نسبتها بالنسبة مجموع سكان مراكزها ، وهى أقل الأنماط انتشاراً ، ومن الأسباب الأساسية المؤدية إلى انخفاض نسبتها وجود استخدامات غير زراعية قريبة تجذب السكان فى العمل فى النطاق الصناعى للعمل فى مجال التعدين ، وحدوث نزوح منها للسكان نتيجة لوجود خدمات ريفية فى قرى الاستصلاح الزراعى الحديثة ، والتي ظهرت كقرى جديدة لم يكن لها وجود من قبل على خريطة مصر العمرانية .

ج- فئة الحجم السكاني الصغيرة جداً (القزمية)

وهى القرى التى يقل حجمها عن ٥٠٠٠ نسمة ، وتتميز فى معظمها بأنها قرى قديمة صغيرة المساحة ، أو قامت نتيجة لنمو قرى أخرى ، وهذه الفئة هى السائدة حجماً وتتفق مع الأوضاع الجغرافية.

ويتضح مما سبق أن هناك تفاوتاً كبيراً بين أحجام القرى وقد زاد هذا التفاوت لاختلاف معدلات النمو السكانى وبسبب زيادة المساحة

المزروعة بعد عمليات الاستصلاح التى تجرى الآن ، هذا بالإضافة إلى الانتهاء من العمل قري ضمن البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) والعمل على أدارج مجموعة قري أخري ضمن المشروع خلال السنوات القادمة .

خامساً : الخصائص الديموجرافية لسكان الريف

تتعدد الخصائص السكانية لتشمل كل ما يتعلق بذاتية الأشخاص ، ويمكن أن تنقسم تلك الخصائص إلى نوعين ، نوع فطري طبيعي يشمل العمر أو النوع أو السلالة مثلاً ، ونوع غير طبيعي مكتسب ويشمل الحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والدينية واللغة ، ويعالج الجغرافي من تلك الخصائص ما له أهمية واضحة في تكوين مجموعة السكان محل الدراسة ، تفيد دراسة الخصائص الديموجرافية لسكان الريف فى التعرف على عدد من المؤشرات والمعلومات التى تفيد فى وصف السكان ، منها صيغة التركيب العمرى والنوعى ، ونسبة النوع ، وعبء الإعالة ، وفيما يلى عرض موجز لكل من هذه الخصائص :

١. التركيب العمرى والنوعى لسكان الريف

يقصد به تقسيم السكان حسب النوع (ذكور و إناث) ويمكن حسابه من خلال تحديد نسبة النوع إلى إجمالى عدد السكان ، يترجم التركيب العمرى والنوعى للسكان الريف كثيراً من الخصائص ، وذلك نظراً لأهميته فى التعرف على حجم قوة العمل فى المجتمع وعبء الإعالة التى يتحملها السكان المنتجون ، كما يساعد على رسم خريطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف إلى الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة .

يدرس التركيب العمرى والنوعى من خلال تكوين هرم لسكان الريف ، ومن تحليل ذلك الهرم يتبين التوزيع النسبي لسكان المنتجين

(فيما بين سن ١٥– ٥٠ سنة) ثم نسبة الإعالة في المجتمع الريفي وتحسب بقسمة عدد غير المنتجين على عدد السكان في سن العمل ، ومن خلال معرفة التركيب العمري والنوعي يتحدد درجة الإقبال على هجرة السكان من الريف ، ثم مؤشر لمعدل الاحتلال للإناث .

يعتبر تركيب السكان تبعاً للفئة العمرية من أهم المؤشرات السكانية لمعرفة القدرة الإنتاجية والحيوية للمجتمع ويهتم المخططون بالتركيب العمرى للسكان لبناء خططهم الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل .

أ- **الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة)** : وهى فئة صغار السن وتشكل نسبة مرتفعة من إجمالى السكان إذ لا تنخفض فى أى مركز إدارى إجمالى السكان الريف ، وذلك راجع لارتفاع معدلات المواليد ، وقد أخذت نسبتها فى الانخفاض التدريجى ، ويفسر هذا بتراجع الخصوبة فى الريف بشكل واضح ، وعلى ذلك يمكن اتخاذ سن ١٥ سنة بداية لسن العائل فى حساب الإعالة النظرية وسن ٦ سنوات بداية لسن العائل فى حساب الإعالة الحقيقية .

ب- **الفئة العمرية (١٥- ٦٤ سنة)** : وهى الفئة المنتجة والتى تسهم فى نمو السكان ، كما أنها تعد الفئة الأكثر قدرة على الحركة والهجرة ، والتى يقاس من خلالها مدى ديناميكية المنطقة وحيويتها ، وقد تذبذبت نسب إسهام هذه الفئة من سكان الريف فى التعدادات الثلاثة الأخيرة ، حيث ارتفاع نسبة هذه المرحلة يهيئ الوفرة فى الأيدى العاملة المنتجة ، والقادرة على إعالة المرحلتين الأخيرتين .

ت- **الفئة العمرية (٦٥ سنة +)** : وهى أصغر الفئات حجماً ، وهى نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بالفئتين السابقتين ، وتعد انعكاس حقيقى لوضع المجتمع ، كما أن حجم هذه الفئة مرتبط بشكل مباشر بمدى التقدم والعناية الصحية بالريف .

ث- ويتم تمثيل البيانات السكانية الخاصة بالعمر والنوع فى شكل بيانى يعرف **بالهرم السكانى** ، ويظهر الاختلاف فى الهرم السكانى بمقارنة نسبة الفئات العمرية إلى إجمالى السكان من ناحية وعلاقتها بالفئتين العليا والدنيا لها من ناحية أخرى ، وزيادة هذه الفئة تعنى زيادة نسبة الإعالة فى مصر مثل فئة صغار السن .

ج- ومما سبق يتبين أن الهرم السكانى للمحلات العمرانية الريف عريض فى قاعدته ، ثم يأخذ فى التدرج إلى الداخل كلما ارتفع لأعلى ، وذلك نتيجة لزيادة إسهام فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) كل عام بسبب زيادة الخصوبة ، وهى أكبر فى الذكور عن الإناث ، إذ تبلغ للذكور ، ويزيد اتساع الهرم عند قاعدته نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات للأطفال الرضع نسبياً عما كانت عليه من قبل ، وإذا كانت الفئة العمرية (٦٥ سنة +) أقل من ٤٪ جملة السكان كان المجتمع فتياً ، وإذا تراوحت بين ٤٪ ، ٧٪ كان المجتمع ناضجاً ، وإذا زادت عن ٧٪ كان المجتمع مسناً ، ومن هنا يمكن الحكم على المجتمع الريفي بالنضج .

ح- وتتكون قاعدة الهرم من الصغار أقل من ١٥ سنة ، وتصل نسبتهم ٣١,٧٪ وزيادة هذه الفئة تعنى زيادة نسبة الإعالة وما تتطلبه هذه الفئة من متطلبات حياتية واجتماعية وتعليمية ، منتصف الهرم يمثل قوة العمل ، ويضم السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى أقل من ٦٥ سنة وتصل نسبتهم إلى ٦١,١٪ وزيادة نسبة هذه الفئة يعنى وفرة قوة بشرية اقتصادية فى المجتمع .

خ- ومن متابعة التعدادات المصرية بداية من عام ١٩٩٦ حتى الوقت الحاضر نجد أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث فقد بلغت نسبة الذكور تبعاً لتقدير عام ٢٠١٢ نحو ٥١,٢٪ وهذه النسبة قد تقل أو تزيد

من محافظة لأخرى فهى تقل فى المحافظات الطاردة للسكان ، بينما تزداد فى محافظات أخرى مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء .

٢. التركيب الاقتصادى لسكان الريف

تعد دراسة التركيب الاقتصادى مكملة لدراسة التركيب العمرى والنوعى ، فهى تحدد ملامح النشاط الاقتصادى ، وحجم القوى العاملة وأهميتها ، فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاط الاقتصادى وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية .

أ- أنماط تصنيف سكان الريف

هناك أكثر من تعريف للسكان الريفيين Rural Population ولكن على جغرافي السكان أن يدخل في مصطلح ريفي كل ما لا يصنف رسميًا داخل الحضر Urban ومن المحتمل أن يعني هذا انتماء كثير ممن يصنفون في الريف إلى الحضر في الوظيفة والموقع التوزيعي ، وباستثناء هذا العدد المصنف تصنيفاً غير دقيق ، فإن السكان الريفيين يشملون العناصر التالية :

- ✓ **السكان الريفيون الأساسين** : وهو الذين يعتمدون مباشرة على الأرض أو البحر ويشملون العاملين بأنشطة الزراعة ، وقطع الغابات والصيد البحري ، كما يدخل العاملين بالمنجم والمحاجر بتلك الفئة وإن كان الكثير منهم يسكنون الحضر .
- ✓ السكان **الريفيون الثانويون** : وهو الذين يقومون على توفير احتياجات السكان الأساسيين ويشملون أصحاب المحلات التجارية وأرباب الحرف ، والموظفين الرسميين في الريف والعاملين بالنقل.
- ✓ السكان **الريفيون بالصدفة أو غير الأصليين** : وهم الذين يقطنون الريف باختيارهم لكنهم لا ينتمون لأي من الأنشطة الأولية أو الثانوية فهم في الريف قاطنون أو نزلاء أو عاملون في الدفاع عنه .

✓ **السكان الريفيون الزراعيون** : وهم الذين يتركزون عادة في الجهات التي تقل إمكانية الوصول إليها ، وهنا يشكل الزراعيون أكثر من نصف السكان ذوي النشاط ويقل عدد السكان غير الأصليين كثيراً .

✓ **السكان الريفيون النمطيون** : ولاحظ أن ٤٥٪ منهم أساسيون ، ٥٠٪ ثانويون ، ٥٪ منهم غير أصليين بالصدفة .

✓ **السكان الريفيون الحضريون**: يعيشون في نطاق يحيط بالسكان الريفيين ، حيث تقل نسبة المشتغلين بالزراعة عن (ثلث) السكان ويزيد على السكان الريفيين غير الأصليين ربع جملة السكان الريفيين ، وقد يقسم النطاق الريفي الحضري إلى سبع مناطق متميزة ، منطقة الأمن – منطقة الضواحي (تشمل مناطق السكن والإيواء والصناعة) – منطقة التعدين الحضري / الريفي – منطقة الصناعة الحضرية / الريفية – منطقة الصناعة الريفية – منطقة التعدين والتصنيع الريفي .

✓ وفي المجتمعات المستقرة يظهر توازن عددي بين السكان الريفيين الأساسيين والثانويين فلقد لاحظ **ستيفنس** Stevens أن جملة السكان الريفيين في بانجلترا وويلز نحو ضعف عدد السكان الريفيين الأساسيين ، ولكن **فنس** Vince الذي اعتمد على التقسيم الثلاثي للسكان الريفيين قد اقترح أن السكان الثانويين ضعف عدد السكان الأساسيين .

✓ والجدير بالذكر أن نسبة السكان الثانويين إلى الأساسيين تختلف تبعاً لتغير الظروف الطبيعية وأنماط الزراعة ، والعمران وإمكانيات المواصلات في الأقاليم المختلفة ، وقد لاحظ **روبرتسون** Robertson أن ثلاثة أرباع المناطق الريفية في انجلترا وويلز ريفية حضرية Rural – Urban وهذا دليل على عدم دقة تعريف السكان

الريفيين في تعداد السكان ، ولقد درس العلاقات بين الفئات الثلاث للسكان الريفيين في انجلترا وويلز .

✓ ومن الصعوبات الكبيرة أن كلاً من السكان الثانويين وغير الأصليين يشملون مجموعات متباينة تبعًا لنشاط السكان أو مهنتهم ، ولذلك كما يقول **فنس** Vince لا يمكن استخراج العدد الدقيق للسكان الثانويين من جداول التعداد إذا أن هذا التعريف (الثانويين) مطلق وغير محدد وقد لا يشمل جميع الأفراد بل أن جملة السكان الذين يشملهم أعمال الخدمات ، لا تشير على أي حال إلى حجم السكان الثانويين ، حيث أن أعمال الخدمات تخدم جميع فئات المجتمع وليس السكان الرئيسيين فحسب علي النحو التالي :

❖ **الأول:** أن الكثير من السكان القائمين بخدمات السكان الرئيسيين الريفيين يسكنون الحضر (سكان الحضر الثانويون Town Secondr Population ويرى **ثورب** Thorpe أن سكان القرى المجمعة خاصة في درهام بانجلترا ينقسمون ويعملون بالقرية ويكسبون قوتهم من الأرض .

❖ **الثانية** : تسكن القرية لكنها تعمل خارجها أما في الزراعة بقرى مجاورة أو في أعمال غير زراعية بالمدن المجاورة .

❖ **الثالثة** : لا تعمل مباشرة بالزراعة وغنما تقدم خدمات المجتمع الزراعي في القرية أو خارجها ، وذلك مثل حرف الحدادة ، البريد ، السماسرة ، التجارة ، أصحاب المحلات ، الشرطة ، المدرسين ، رجال البريد .

وتعد بيانات السكان الريفيين ظاهرة شائعة في المجتمعات ذات الاقتصاد المتقدمة ، ففي الولايات المتحدة لوحظ **زلنكسي** Zelinsky أن هناك سبعة فئات على الأقل للسكان الريفيين غير الزراعيين Rural – Noifarm وهي :

أ- السكان الحضريون أساساً ويعيشون في القرى أو الأجزاء الحضرية على هوامش المدن التي يقل سكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة .

ب- السكان المعزولون Retired والأشخاص الذين يعملون بالمدن ويعيشون في سكن ريفي مبعثر .

ت- سكان المحلات المتجمعة (عزب وقرى) في المناطق الريفية فيما وراء المناطق المتحضرة .

ث- سكان الريفيون المبعثرون والعاملون في أنشطة ريفية غير زراعية (كالتعدين وقطع الغابات والصيد – القنص – وخدمات الريفيين) .

ج- السكان الريفيون المبعثرون العاملون في النقل والأنشطة الترفيهية والطرق وخدمة العابرين والزوار الموسميين .

ح- الأشخاص الحكوميون العسكريين في المعسكرات القائمة في الريف .

خ- الطلاب المقيمون في المخيمات أو في السكن الريفي حين الانتظام في تعليمهم الجامعي ، ولكن من الصعوبة دراسة كل من تلك العناصر على حده في غياب بيانات متنوعة عن السكان .

ب- النشاط الاقتصادى لسكان الريف

هناك عدة أنماط من النشاط الاقتصادى للقوة العاملة فى المحلات العمرانية الريفية ، وتتصدر الزراعة والصيد الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها السكان إذ يعمل بها نحو نصف العاملين من السكان ، تليها خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية ، أن قطاع الزراعة والصيد يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية فى عدد العاملين ، ويرجع ذلك لطبيعة الريف الزراعية ، بالإضافة إلى اتساع مساحة الاراضي الزراعية في بعض النواحي ، حيث يتطلب الكثير من الأيدى العاملة عند الكسر ، إلا أن هذه النسبة ضئيلة ، ويرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من السكان يعملون بالخدمات .

والعمران الريفى يتأثر تأثيراً مباشراً بالنشاط الاقتصادى السائد والذى يترتب عليه بعض التغيرات الاجتماعية والسلوكية ، مما جعل ذلك ينعكس تلقائياً على شكل المسكن ، ونمطه وتركيبه الداخلى ، ويتضح أن ممن يعلمون بحرفة الزراعة يقل اهتمامهم بتوافر الشروط الصحية حيث توجد حظائر الماشية ومداخلها هو نفس مدخل الباب الرئيسى لأهل المنزل ، أما الذين يعملون بالحرف الخدمية فيهتمون ببناء مساكنهم بالطوب الأحمر وتوافر الشروط الصحية السليمة.

ورغم أن **التنمية الاقتصادية لسكان الريف** المتزايدين ستعتمد في المدى البعيد على توسيع القطاعات الحديثة والمجالات غير الزراعية ، إلاّ أن التركيز القوي على القطاع الحديث معرضة لتجاهل جهد النمو في المناطق الريفية ، ولقد كان عدم الاعتراف بذلك سبباً رئيسياً في بطء النمو الريفي وفي تزايد حجم الفقر في الريف ، وعلى النقيض تماماً فأن انشغال عدد قليل من الحكومات في تحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الريفية يحتمل أن يكون قد عرقل تشجيع الاستثمار في مجال النمو لدرجة خلق حالة كساد اقتصادي ، ومع التزايد السريع في عدد السكان فقد انكماش متوسط دخل الفرد في المناطق الريفية.

ت- نسبة الإعالة [1]

تعد نسبة الإعالة نتاجاً للتركيب العمرى والنوعى ، كما تتخذ نسبة الإعالة كمؤشر إحصائى لمعرفة العبء الاقتصادى الذى تتحمله الفئة المنتجة فى المجتمع لوجود فئات أخرى غير منتجة ، وتتفق معظم الدراسات السكانية على اعتبار أن من تقل سنهم عن الخامسة عشرة

---

[1] * نسبة إعالة الصغار = (عدد السكان أقل من ١٥ سنة ÷ عدد السكان فى المدى العمرى ١٥-٦٠) × ١٠٠

** نسبة إعالة الكبار = (عدد السكان أكثر من ٦٥ سنة ÷ عدد السكان فى المدى العمرى ١٥-٦٠) × ١٠٠

*** نسبة الإعالة الإجمالية = (عدد السكان المعولين لكل السكان غير العاملين÷عدد السكان فى المدى العمرى ١٥-٦٠) × ١٠٠

"معولين صغار " ومن تزيد أعمارهم على الستين " بالمعولين الكبار أو المسنين " ، أما قطاع السكان الباقى الذى يتراوح عمر أفراده بين (١٥- ٥٩ سنة) فيمثلون القطاع النشيط اقتصادياً من السكان والذى يقع عليه عبء إعالة المجتمع .

٣. التركيب المهنى لسكان الريف

يقصد بالتكوين المهنى للسكان توزيعهم على أنواع المهن المختلفة ، والتكوين للسكان فى أى مجتمع له علاقة وثيقة بكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكن الريف ، ومما سبق يتبين ما يلي :

أ- يعد العاملين **بالزراعة فى المرتبة الأولي** من أكبر المهن من حيث نسبة المشتغلين بها فى المحلات العمرانية الريفية ، وتتفاوت نسبة العاملين بها على مستوى القرى ، ويرجع ذلك إلى ارتباطها بمناطق الحضر وزيادة عدد العاملين بالخدمات فى القطاعات المختلفة .

ب- يأتى **عمال الإنتاج فى المرتبة الثانية** علي مستوى المحلات العمرانية الريفية ، وتختلف نسبة العاملين بالإنتاج ، فنجدها تبلغ أقصاها فى قرى المتوسطة الحجم السكاني.

ت- يأتى **العاملون بالمهن الفنية والعلمية فى المرتبة الثالثة** ، وتتفاوت نسبة العاملين بالمهن الفنية والعلمية علي مستوى المحلات العمرانية الريفية.

ث- ثم يأتى **العاملون بالخدمات فى المرتبة الرابعة** علي مستوى المحلات العمرانية الريفية ، وتتباين نسبة العاملين بالخدمات بين القرى ، ودراسة مستويات التغذية ومشكلاتها ، الأمراض المتوطنة ومستوى الصحة العامة ، ودراسة هذه الخصائص ضرورة لتقييم إنتاجية السكان ومدى نجاح أي تطور ، وكذلك لتخطيط نوعية وتوزيع الخدمات والمرافق الصحية المطلوبة .

ج- يأتى **العاملون بالأعمال الكتابية فى المرتبة الخامسة** من إجمالى المهن ، وتبلغ أقصاها فى قرى السهل الفيضي.

ح- القائمون **بأعمال البيع يحتلون المرتبة السادسة** من نسبة العاملين على مستوى الريف ، وتتباين نسبتهم فتبلغ أقصاها فى قرى الهامشية .

خ- وأخيراً **يأتى المديرون ورجال الأعمال فى المرتبة السابعة** علي مستوى المحلات العمرانية الريفية ، تبلغ أقصاها فى ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

د- ويرتبط ارتفاع معدلات التعطل **فى القوة العاملة بالمحلات العمرانية الريفية** إلى ضآلة الموارد والإمكانيات الاقتصادية ورغبة الريفيين فى النزوح والهجرة ، بينما تؤدى زيادة الموارد والإمكانيات الاقتصادية وقلة عدد السكان إلى انخفاض معدلات التعطل ، التى تتواجد بها مناطق استصلاح واسعة وشبكة جيدة من الصرف ، وإمكانيات اقتصادية كبيرة تسمح بحدوث هجرة إليها والاستقرار بها ، ويمكن تقسيم قوة التعطل فى قرى المحافظة إلى فئتين :

✓ فئة غير القادرين على العمل : وهم كبار السن والمرض وأصحاب العاهات .

✓ فئة القادرين على العمل ولا يجدون فرصاً للعمل .

٤. الحالة التعليمية لسكان الريف

أكدت نتائج العديد من الدراسات على اعتبار المستوى التعليمى لسكان الريف من أهم المؤشرات الدالة على مدى تقدمه أو تخلفه ، وذلك نظراً للعلاقة بين مستوى التعليم والطرق المستخدمة فى استغلال الموارد الاقتصادية وتبنى الأساليب التكنولوجية الحديثة ، من حيث عدد الأميين ونوعهم تصنيف المتعلمين حسب مراحلهم وتخصصاتهم وذلك لمعرفة مدى مساهمة الكفاءات العلمية من أهل الريف في الحياة الريفية ، وكذلك في سكنى الريف وتطويره في المشروعات التي قد

تقدم وتتطلب نوعية من المتخصصين يفضل أن يكونوا من أهل الريف ، كما تفيد دراسة الخصائص التعليمية في معرفة احتياجات الريف من مرافق الخدمات التعليمية والتوزيع الأمثل لتلك المرافق .

٥. الحالة الزواجية لسكان الريف

يعد توزيع السكان حسب الحالة الزواجية من التوزيعات الأساسية التى تعكس بدرجة كبيرة بعض الأنماط الهامة المتعلقة بالزواج وتكوين الأسرة ، وخاصة ما يتعلق باتجاهات السن عند الزواج ، وتفكك الزواج ومعدل الطلاق ومتوسط حجم الأسرة ، ويرتبط هذا مباشرة بالنمط الإنتاجي للمجتمع وبالسكن الريفي ومشكلاته وما يرتبط بذلك من ظواهر اجتماعية واقتصادية هامة .

١. إن **السكان المتزوجين** يشكلون ما يقرب من ثلثى السكان فى المحلات العمرانية الريفية ، إذ تبلغ نسبة الذكور ٦٦,٩٪ وهى نسبة تقل عن نظيرتها للجمهورية البالغة ٦٨,٦٪ وتبلغ نسبة الإناث ٦٣,٨٪ وتقل عن نظيرتها للجمهورية التى تصل ٦٧,٥٪ ، ويرجع السبب فى هذا إلى أن أغلبية الذكور يتزوجون فى سن مبكر بخلاف الإناث .

٢. إن فئة **السكان الذين لم يسبق لهم الزواج** يقصد بها الفئة العمرية من الذكور التى يتعدى أفرادها سن الثامنة عشر والإناث اللاتى تعدين سن السادسة عشر، وأصبحوا معرضين للزواج ولكنهم لم يتزوجوا بعد

٣. **السكان الأرامل** ، وترتفع نسبة الأرامل بين الإناث عن الذكور ، وهى ظاهرة ديموغرافية ترتبط بتوقع الحياة لكلا النوعين ، إذ أن توقع الحياة للذكور أقل من الإناث ، تزداد نسبة الأرامل فى الإناث كثيراً بتقدم العمر .

٤. **السكان المطلقون** وتعد معدلاتهم فى المحلات العمرانية الريفية من المعدلات المنخفضة بالنسبة لباقى محافظات الجمهورية ، ولكن هناك تبايناً فى معدلات الطلاق تختلف حسب العمر والنوع ، فهى فى الإناث

أكثر منها فى الذكور ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الغالبية يتزوجون فى سن مبكرة ، و بالتالى تكثر حالات الطلاق بينهم تتساوى نسبة الذكور بها .

٥. **معدلات الزواج الخام فى المحلات العمرانية الريفية** [1] ، وتشير البيانات إلى وجود انخفاض فى معدل الزواج بالريف خلال السنوات الأخيرة ، ومن هذه المعدلات يبدو أن المجتمع الريفى أكثر حرصاً على الزواج من المجتمع الحضرى نسبياً وأن كل السكان الريفيين يحرصون على تزويج الإناث أكثر من حرصهم على تزويج الذكور ، و بالتالي ارتفاع معدل الزواج الخام بينهم .

٦. يتضح الاتجاه المتزايد **لمتوسط الأعمار عند الزواج الأول فى المحلات العمرانية الريفية** بالنسبة للجنسين ، ويكتسب هذا الاتجاه قوة بالنسبة للذكور حيث تزايدت الأعمار بمعدل يتراوح بين أربعة إلى خمسة أعوام الأخيرة ، فى حين لم تتجاوز الزيادة فى متوسط العمر بالنسبة للإناث عاماً ونصف إلى عامين خلال الفترة ذاتها ، وهو ما يوسع الفجوة بينهما وبين الأعمار وعند الزواج الأول إلى نحو عشرة أعوام بين الجنسين فى عام ٢٠٠٩ .

سادساً : التوزيع القاري لسكان الريف

هناك تباين في توزيع السكان بين جهات القارة المختلفة وذلك بسبب مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ، فالظروف المناخية ونوع التربة والنبات الطبيعي والموقع الجغرافي وتوفر الأرض السهلية والسلاسل الجبلية والموارد المائية والسطحية كلها عوامل تتباين من جهة إلى أخرى في القارة ، وأن العوامل البشرية لها دور مهم في التوزيع الجغرافي للسكان فتنوع النشاط وتوفر طرق النقل والتقدم العلمي وتطور وسائل

[1] معدل الزواج الخام = (عدد عقود الزواج التى تمت خلال العام ÷ عدد السكان التقديرى فى منتصف العمر)

الري ونمط الزراعة وغيرها كلها عوامل تلعب دوراً بارزاً في التأثير على التوزيع الجغرافي للسكان .

١. توزيع سكان الريف في العالم

من الصعوبة بمكان أن تتبع توزيع المناطق الريفية بشكل تفصيلي على مستوى العالم حيث لا تتوافر خرائط استخدام أرض دقيقة لكل الدول ، وإن كانت توجد بعض التوزيعات العامة لاستخدام الأرض في بعض الأطالس وكتب الجغرافية البشرية ، وهي تعتمد على التقدير أكثر منها على التدقيق ، ومراعاة لهذا يمكن الاكتفاء في هذه المرحلة باستعراض توزيع الريف بدلالة عنصر السكان ، وذلك بحساب نسب الريفية في دول العالم وأقاليمه الكبرى ، تمشياً مع العلاقة السابقة تتباين نسب الريفية داخل كل قارة حسب درجة التقدم الحضاري وأقاليمها ، مع مراعاة ما أشير إليه من اختلاف معايير الريفية بين الدول وذلك على النحو التالي :

❖ **في قارة أفريقيا** : يسجل شرقي القارة وغربها ووسطها أعلى نسب للريفية بالقارة ، وربما ارتبط هذا بسيادة الحرف الأولية في نطاق السافانا والغابات الاستوائية بينما تقل النسبة في شمال القارة وجنوبها ، حيث الجهات التي تعرضت للاستيطان الأوربي الاستعماري ومعروف أن معظمه كان استيطانيًا حضريًا بالإضافة إلى تقدم النمط الإنتاجي في هذين الإقليمين ، وذلك لمجموعة من العوامل البيئية أهمها الموقع والمناخ .

❖ **في قارة آسيا** : يلاحظ ارتفاع نسب الريفية في جنوب شرق القارة وجنوبها الأوسط ، ويرتبط هذا بشيوع حرفة الزراعة الكثيفة وزراعات الأرز التي تحتاج إلى أيد عاملة زراعية كثيرة ، أما شرق آسيا ويشمل الصين واليابان وكوريا وهونج كونج وتايوان ، فيسجل نسبة أقل وذلك للتقدم الصناعي والتجاري الملحوظ بالإقليم عمومًا ، في اليابان وهونج

كونج وتايوان بصفة خاصة ، وتظهر أقل نسبة للريفية في جنوب غرب آسيا حيث الدول العربية الآسيوية وتركيا وإيران .

❖ **في أمريكا الشمالية** : ويلاحظ أن نسبة الريفية بها تقل عن نصف نسبتها العالمية ، وربما رجع هذا إلى أنها قارة حديثة التعمير وطبيعي أن يتركز السكان الوافدون في المدن بصفة أساسية ، ومما يذكر أن نسبة الريفية في الولايات المتحدة تزيد على مثيلتها في كندا ، ويمكن أن يعزي هذا اتساع المساحات الزراعية في الولايات المتحدة عنها في كندا .

❖ **وفي أمريكا اللاتينية**: ترتفع نسبة الريفية عليها في أمريكا الشمالية ، ويلاحظ تدرج نسب الريفية نحو الانخفاض من دول الكاريبي ، ثم أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية المدارية ، وأقل النسب في أمريكا الجنوبية المعتدلة ، ويمكن تفسير هذا التدرج في الريفية بتدرج آخر يوازي له في المستوى الحضاري ، حيث ينخفض في الشمال مع ارتفاع الريفية ، ويرتفع بالاتجاه صوب الجنوب مع انخفاض نسبة الريفية ، هذا فضلاً عن أن المناطق الجنوبية المعتدلة قد اجتذبت سكني المدن التي عمرها الأوربيون القادمون إلى أمريكا الجنوبية كمهاجرين حيث تتشابه ظروفها المناخية مع ظروفهم الأصلية في أوربا.

❖ **في أوروبا** : تكاد تصل نسبة الريفية إلى نصف تلك النسبة على مستوى العالم ، ويسجل غرب القارة أدنى نسبة للريفية بها يليه شماليها ، ومن المعروف أن دول غربي أوربا وشماليها هي أكثر دول القارة في التقدم الصناعي والتجاري والحضاري عمومًا تشمل (ألمانيا – إنجلترا – فرنسا – ودول اسكندناوه – سويسرا) وهذا على النقيض من دول شرقي القارة وجنوبها ، إذ تنتشر الزراعة بدول هذين الإقليمين انتشارًا أوسع ، فضلاً عن نمو الحشائش وظهور نشاط الرعي وتربية الحيوان ، حيث تقل الأمطار بشرقي القارة وتنتشر الحشائش القصيرة .

❖ **الاتحاد السوفيتي سابقاً** : فرغم اتساع مساحة الاستخدام الريفي خاصة في جناحه الآسيوي إلا أن التركز السكاني يقع في الجناح الأوربي من السكان في أوربا ، وفي هذا الجناح الأوربي أيضاً تتزايد الأنشطة غير الريفية للسكان عليها في الجناح الآسيوي السوفيتي .

أ- يتضح مما سبق أن ثمة علاقة وثيقة بين انخفاض نسب الريفية وبين درجة التقدم الحضاري والاقتصادي الذي تشهده أمريكا الشمالية وأوربا واتجاهها المتزايد نحو الحضرية ، كما تبدو العلاقة بين ارتفاع نسبة الريفية وتخلف الظروف الاقتصادية والحضارية في أفريقيا ومعظم قارة آسيا ، وكما اتضح فإن نسبة الريفية في الدول غير المتقدمة عموماً تزيد على ضعف مثيلتها في الدول المتقدمة .

ب- يشكل السكان الريفيون غالبية سكان العالم ، وإن كانت نسبتهم تشهد تناقصاً مطرداً ، ولكن ينبغي الإشارة إلى عدم توافر الدقة المطلوبة لدى العديد من دول العالم في تميز الريف عن الحضر فبعض الدول تطلق اصطلاح الحضر على مجموعة سكانية تدخل في عداد الريف في دول أخرى ، مما يجعلنا نتحفظ إلى حد ما في تقييم نسبة الريفية على مستوى العالم وعلى مستوى أقاليمه الكبرى .

ت- تباين نسب الريفية في القارات وتسجل قارتا أفريقيا وآسيا نسباً تفوق نسبة الريفية على مستوى العالم (نحو سكان أفريقيا وآسيا ريفيون) بينما تسجل أمريكا الشمالية أو في نسبة للريفية بين القارات ، تليها في ذلك الأقيانوسية ثم قارة أوربا وأمريكا اللاتينية .

٢. توزيع نسب الريفية على دول العالم

يمكن دراسة توزيع نسب سكان الريف في حالته المتطورة أو المتحركة من خلال تتبع اتجاه ونسبة التغير في الريف بدلالة عنصر

السكان [1] ، ولا توجد علاقة دائمة بين نسبة التغير في الريفية ونسبة أو معدل نمو سكان الريف فقد تقل نسبة التغير ، وتتجه نحو تناقص الريفية ، بينما معدل نمو سكان الريف يتجه نحو الارتفاع أو قد يحدث العكس ، وبالاعتماد على نسب الريفية في دول العالم بدلالة عنصر السكان ، يمكن تتبع اتجاه تطور توزيع الريف في العالم وقبل تحليل تلك النسب ينبغي الإشارة إلى الحذر الواجب اتخاذه في استنتاج حقائق ثابتة من هذا التحليل ، ويدل هذا الحذر إلى عدة أسباب منها :

أ- إن مفهوم الريفية يختلف من دولة إلى أخرى ، وكذلك من فترة إلى أخرى ، فقد يحدد حجم سكاني معين تبدأ عنده الريفية ، ثم يعدل عنه إلى معيار آخر .

ب- لا يزال تعريف الريف وما يدخل فيه من ظاهرات محل نقاش واختلاف بين الباحثين .

ت- قد يكون التعريف الحالي للظروف الريفية والمناطق الريفية لدى الباحثين مخالفًا لما تورده السجلات الحكومية ، وهذا لا يمكن من متابعة تطور نسب الريفية بدقة .

من تتبع نسب الريفية في العالم يمكن تقسيم دول العالم إلى أربع فئات حسب تركيز نسب الريفية بكل منها وقبل استعراض هذه الفئات تجد الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف من إقليم إلى آخر داخل الدولة

---

[1] يتم الحصول على نسبة التغير (غ) من حساب الفرق بين نسب الريفية (ر) في سنتين متباعدتين ثم قسمة هذا الفرق على الفترة الزمنية بين السنين (ن) . حيث أن : غ = ر – رَ / ن
غ = نسبة التغير السنوي ، ر = نسبة الريفية في السنة الأولى رَ = نسبة الريفية في السنة الأخيرة ، ن = الفترة الزمنية .=

=ويختلف هذا عن حساب معدل النمو السنوي في الريف بدلالة السكان حيث يحسب بالمعادلة الآتية :

ر = س _سً / س × ١٠٠ / ن حيث أن :

ر = معدل النمو السنوي ، س = السكان في السنة الأولى ، سَ = السكان في السنة الثانية ، ن = الفرق بين السنتين .

الواحدة ، بل وتختلف أيضاً في الأقسام الصغرى من تلك الأقاليم الداخلية وهذه الفئات الأربع هي :

أوّلاً : دول تقل فيها نسبة الريفية إلى ٧٥٪ أو أكثر من سكانها

وتتركز هذه الدول في العالم القديم خاصة في قارتي آسيا وأفريقيا وهي تقع في النطاق المداري بصفة أساسية فهي تضم في آسيا واندونيسيا والهند والصين وأفغانستان والسعودية واليمن وعمان ، وتتجاوز دول هذه المجموعة في قارة أفريقيا في نطاق مستعرض من موريتانيا حتى أثيوبيا (السودان ـ تشاد ـ النيجر ـ نيجيريا ـ توجو ـ بوركينافاسو ـ سيراليون ـ غينيا) ، وكذلك في نطاق مستطيل في شرقي القارة يشمل (كينيا وتنزانيا ـ موزنبيق ـ أوغندا ـ رواندا ـ بوروندي ـ ملاوي ـ زمبابوي ـ أنجولا) ، ولا ينتهي لهذه الفئة من دول في أمريكا الشمالية أو أمريكا الجنوبية المعتدلة أو المدارية ولكن تنتمي إليها فقط جمهورية الدومنيكان بمنطقة الكاريبي وبابوا وغينيا الجديدة وجزر سولومون في الأقيانوسية .

ثانيًا : دول تتراوح نسب الريفية بها بين ٥٠ — ٧٥٪ من جملة السكان :

وهي أكثر انتشاراً من المجموعة السابقة إذ تتمثل في جميع القارات ما عدا أمريكا الشمالية فينتمي إليها في آسيا : ماليزيا ـ الفلبين ـ الصين ـ كوريا الشمالية ـ كوريا الجنوبية ـ باكستان ـ إيران ـ تركيا ـ سوريا ـ الأردن ، وفي قارة أفريقيا تنتمي إليها : مصر ـ الصومال ـ تونس ـ المغرب ، بالإضافة إلى نطاق متجاور يقع في الإقليم الاستوائي يضم الكاميرون وأفريقيا الوسطى والجابون وزائير وزامبيا وغانا وساحل العاج وليبريا ، كما ينتمي لهذه المجموعة : جنوب أفريقيا

و نامبيا ، وتنتمي لهذه المجموعة في أوربا دول : النرويج والبرتغال وألبانيا في جنوب وشرق القارة كما تنتمي لها معظم دول أمريكا الوسطى (كوستاريكا ـ نيكاراجوا ـ سلفادور ـ هندوراس ـ جواتيمالا) وفي أمريكا الجنوبية تنتمي إلى هذه المجموعة أربع دول هي (أكوادور ـ بوليفيا ـ بارجواي) .

ثالثا : دول تتراوح نسبة الريفية بها بين ٢٥ — ٥٠٪ من سكانها :

ولا ينتهي لها في أفريقيا سوى أربع دول هي ليبيا والجزائر وغينيا الاستوائية وجيبوتي ، وفي قارة آسيا تنتمي إليها الدول الخليجية بما فيها العراق ولبنان ولا يدخل فيها أي من الدول الآسيوية الأخرى إذا اعتبرنا الاتحاد السوفيتي دولة أوربية ، أما قارة أوربا فتنتمي معظم دولها إلى هذه المجموعة (بولندا ـ فنلندا ـ المجر ـ بلغاريا ـ اليونان ـ إيطاليا ـ النمسا ـ فرنسا ـ اسبانيا ـ أيرلندا ـ الدانمرك) ، كما تنتمي إليها في أمريكا الشمالية والولايات المتحدة فقط ، وفي أمريكا اللاتينية ـ المكسيك ـ كوبا ـ كولومبيا ـ بيرو ـ البرازيل.

رابعًا : دول تقل بها نسبة الريفية عن ٢٥٪ :

ويلاحظ اختفاء هذا النمط في قارة أفريقيا تماماً واقتصاره على اليابان وتايوان وسنغافورة في آسيا بالإضافة إلى فلسطين ، وفي قارة أوربا وأمريكا الشمالية والجنوبية تنتمي إليه الدول التي لم تدخل في الفئات السابقة ، وكذلك استراليا ونيوزيلندة في الأقيانوسية ، ومن السهل بعد هذا الاستعراض أن نفسر تباين توزيع الريف على دول العالم بنفس العوامل التي أشير إليها في التوزيع على مستوى الأقاليم الكبرى .

٣. أبعاد وعوامل توزيع سكان الريف

هناك حالتان أو بعدان يمكن أن يدرس فيهما توزيع الريف ، الحالة أو البعد الثابت ، ثم البعد التطوري أو الديناميكي للتوزيع ،

ويقصد بالبعد الثابت دراسة الوضع التوزيعى الحالي للظاهرة الريفية بعناصرها المساحية والسكانية والسكنية القائمة أما البعد التطوري فيعني بدراسة حركية أو ديناميكية الوضع التوزيعي للريف من حيث الامتداد أو الانكماش ، ذلك في العناصر السابقة أيضًا ، ويقتضي هذا تتبع التوزيع في مساحة زمنية تتيح تبين الاتجاه التطوري العام لتوزيع الريف .

وطبيعي أن يرد الجغرافي الصورة التوزيعية العامة للريف سواء في الحالة الثابتة أو التطورية إلى أسبابها وعواملها الجغرافية وقد تختلف تلك العوامل حسب المناطق المدروسة ، ونحن الإشارة إلى مجموعة من العوامل العامة المؤثرة على صورة توزيع الظاهرة الريفية .

- **أولاً : في الحالة الثابتة** : وتظهر مجموعة من العوامل البيئية المرتبطة بقيام واستمرار الحياة الريفية ، وأهم هذه العوامل إجمالاً :

أ- توافر مساحة أرضية صالحة لإعالة مجموعة من السكان يزاولون عليها أنشطة ريفية : وقد تكون تلك المساحة أرضاً زراعية أو أرض مراعي أو مسطحاً مائياً سمكياً أو منطقة غابية أو استخراجاً معدنياً أو مناجم ، ويمكن التوسع في تحليل العوامل المؤثرة في كل مساحة يمارس عليها نشاط ريفي معين ، ومقومات قيام بذلك النشاط .

ب- توفر شبكة من المواصلات تيسر إمكانية الوصول بين المناطق الريفية المتجاورة ، وبين الريف والمراكز الحضرية الخدمية المرتبطة به ، وكذلك الانتقال بين أجزاء المنطقة الريفية .

- **ثانيًا : في الحال التطورية أو الحركية** : هناك بعض العوامل التي تساعد على تغير صورة توزيع الريف امتدادًا أو انكماشًا وأهمها ما يأتي :

أ- مرحلة التطور الحضاري والتركز السكاني والسكني التي يعيشها المجتمع

حاول بعض الباحثين أن يحدد عدة مراحل متميزة تسير فيها المجتمعات نحو تركز سكانها في بؤرة تجمعات كبيرة ، بحيث يمكن من خلال تقدير حجم التغير المستقبلي في المجتمع إذا عرفت المرحلة التي يعيش فيها ، ومن تلك المحاولات ما قدمه جبس Gibbs حيث ميز خمس مراحل للتركز السكاني :

- **في المرحلة الأولى** : تظهر المدن في المجتمع أو المنطقة ويكون معدل الزيادة السكانية في الريف مساويًا لمثيله في المدن أو متفوقاً عليه ، وهذا تؤثر درجة وفرة الغذاء والمواصلات على نمو سكان الريف والمدن على السواء .
- **في المرحلة الثانية** : يفوق معدل نمو سكان المدن مثيله لسكان الريف وذلك نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة و التحسن الطارئ على امتداد المدينة بالغذاء وشبكة النقل حولها وكذلك نتيجة للتراكم الحضري حول المدن الأقدم بالمنطقة .
- **في المرحلة الثالثة** : تزداد الهجرة الريفية إلى الحضر ، وبالتالي تتضاءل الزيادة الطبيعية لسكان الريف باستمرار ومن ثم يتناقص عددهم .
- **في المرحلة الرابعة** : تنقسم الهجرة الريفية إلى تيارين : أحدهما يتجه للمدن الكبرى والثاني نحو المدن الصغرى ثم تفقد المدن الكبرى بعض سكانها إلى المدن الأصغر .
- **في المرحلة الخامسة** : قد تقام مدن جديدة بعيدة عن المدن القديمة وحال دون استمرار التركز الكلي نحو مدينة واحدة ، المهم أنه يمكن تحديد الوضع الحركي لتوزيع الريف حسب المرحلة التي يعيشها المجتمع من تلك المراحل السابقة .

ب- تباين الوضع الديموجرافي في نمو السكان الريفيين والحضريين

يقصد بالوضع الديموجرافي في النمو ، مكونات ذلك النمو من زيادة طبيعية طرفاها المواليد والوفيات وزيادة غير طبيعية تمثلها الهجرة وبالنسبة للمواليد تشير البيانات العالمية إلى تفوق معدلات المواليد في الريف عنها في الحضر أما الوفيات فتختلف معدلاتها باختلاف إمكانية قهر الأمراض والتغلب على الأوبئة ومن المعروف أن معدل الوفيات أثر استجابة للجهد البشري في تقليله من معدل المواليد ، وبالتالي فإذا كانت الأحوال الصحية متقدمة في الريف والحضر ، فإذا ذلك ينعكس على معدل الوفيات وقد تتشابه معدلات الوفيات بين المناطق الريفية وبين المناطق شبه الحضرية أو الحضر وإذا افترضنا أن مستوى الصحة العامة في مجتمع ما متقارب بين الريف والحضر ، فإن المحصلة النهائية في ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في الريف عنها في الحضر ، وبالتالي تكتظ المنطقة الريفية بسكانها وتتحول إلى منطقة طرد سكاني خاصة وإن إمكانات التوسع أو التطور في العملية الإنتاجية في البيئة الريفية أقل منهما في الحضر .

وتشكل الهجرة من الريف إلى الحضر عامل استنزاف وانكماش في توزيع الريف سواء بدلالته السكانية أو المساحية حيث قد يرتبط بالهجرة السكانية هجر مساحات كانت تستخدم استخدامًا ريفياً .

٤. آلية تنمية سكان الريف :

يعود اهتمام المخططين والسياسيين بتنمية سكان المناطق الريفية إلى عدة عوامل أهمها :

أ- **حجم سكان الريف** : حيث تؤكد دراسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO بأن ٦٠- ٧٠٪ من شعوب العالم الثالث تقيم في مناطق ريفية ، ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلاّ أن تعداد سكان الريف في تزايد مستمر ، حيث ترتفع معدلات المواليد في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية في الدولة

الواحدة ، وأن الزراعة هي المهنة الأساسية لما يتراوح ما بين ٧٥- ٨٥٪ من سكان الريف .

ب- **مستويات المعيشة المنخفضة في المناطق الريفية** : إذ أن عدد المزارعين الذين لا يملكون أرضاً هم في ازدياد ، إذ يبلغ عددهم بالنسبة للمزارعين حسب تقديرات منظمة العمل الدولية ٦٦٪ في تشيلي ، ٤٩٪ في مكسيكو ، ٣٢٪ في الهند ، كما وأن معدل أيام العمل السنوي للمزارع في حقله منخفضة جداً ، إذ أظهرت إحدى الدراسات في جنوب الهند أن معدل أيام العمل السنوي للمزارع لا يتجاوز ٨٠٪ يوم عمل ، بسبب صغر مساحة الحيازات الزراعية ، وفي مناطق الريف المصري المعروفة يعمل المزارع في أشغال خارج الزراعة عدداً من الأيام تفوق أيام عمله بالزراعة .

ت- **فقر الريف** : أظهرت العديد من الدراسات إن ما لا يقل عن ٦٠٪ من مجموع الفقراء في الدول النامية يسكنون الريف ، وإن حوالي ٨٥٪ من الفقراء فقراً مطلقاً Absolute poverty يعيشون في المناطق الريفية ، ثم أن درجة الفقر تكون أكثر قسوة وشراسة في المناطق الريفية ، والمشاهد أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ومجهوداتها الإنمائية غالباً ما تكون ذات نتائج غير مرضية لأهداف التنمية الريفية لأنها أفكار وقرارات حضرية متميزة تساعد على تدعيم الفقر.

ث- **التعارض بين المشروعات التنموية** : حيث أشارت خطط التنمية السابقة إلى تعارض واضح وشديد في خطط تنمية الريف أو على الأقل عدم التكامل بينها ، إذ كثيراً ما نجد أن الفعاليات في الجانب الاقتصادي تمارس وتنفذ دون أن تأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية ومشروعاتها.

ج- **اقتصاد بلدان العالم الثالث هو اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى** : ورغم المحاولات التي بذلت وتبذل من أجل التصنيع إلاّ أن الزراعة

والريف لا يزالان يمثلان جانباً رئيسياً من مصادر الدخل القومي في كثير من بلدان العالم الثالث ، إذ مثلت الصادرات الزراعية ٣٠٪ من مجموع عائدات الصادرات السلعية في بلدان العالم الثالث.

ح- **تزايد الفجوة التنموية** : بين المناطق الريفية والحضرية المتمثلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ، مما يتسبب في هجرة السكان من الشباب هرباً من سوء الأحوال ، وتقترن الثنائية هذه بظاهرة التبعية Dependency والاستغلال Exploitation فأدى كل هذا إلى ابتعاد الريف عن بناء القوة في المجتمع الريفي ، وعن المشاركة في قرارات الأمة على مستوى البلد ككل ، مما اثر سلبياً على الجهود المبذولة لتنميته.